الدكتور جورج حبش

أزمة الثورة الفلسطينية

الجذور والحلول

أزمة
الثورة الفلسطينية
الجذور والحلول

الدكتور جورج حبش

أزمة الثورة الفلسطينية

الجذور والحلول

الفارابي
١٩٨٥

جميع الحقوق محفوظة

دار الفارابي ـ بيروت

ص . ب : ٣١٨١ / ١١ ـ تلفون : ٣١٧٢٠٥

١٩٨٥

تقديم

تعرّضت الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لمشاكل وأخطار عديدة تباينت فيها الاجتهادات وتعدّدت فيها وجهات النظر والممارسات، وقد كان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، باعتبارها فصيلاً أساسياً وفاعلاً على الساحة الفلسطينية، رأيها ووجهة نظرها الخاصة في فهم أزمة م . ت . ف . وإشكالية الساحة الفلسطينية وخاصة في مرحلة ما بعد حصار بيروت عام ١٩٨٢ .

في هذا الكتاب تحديد واضح لخط ووجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما يخص أزمة الثورة الفلسطينية وتحديد جذورها وإيجاد الحلول لها كما عبّر عنها أمينها العام الدكتور جورج حبش في ثلاث ندوات دعا إليها الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين، كانت إحداها أثناء احتدام الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني في البقاع وشمال لبنان. والثانية بعد خروج ياسر عرفات من طرابلس وزيارته للقاهرة، هذه الزيارة التي شكّلت منعطفاً خطيراً في الساحة الفلسطينية . والثالثة كانت بعد توقيع اتفاق ١١ شباط بين الملك حسين وياسر عرفات، هذا الاتفاق الذي شكّل بداية انخراط القيادة الرسمية لـ م . ت . ف . في الحلول الإمبريالية الأميركية المرسومة للمنطقة، كما كان له انعكاسات جدية وخطيرة على مجمل الساحة الفلسطينية والعربية وعلى مجمل عملية الصراع العربي الصهيوني .

إنَّ أهمية هذا الكتاب لا تنبع فقط من كون المتحدِّث فيه هو الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي لها اعتبارها ووزنها الخاصين في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، وإنما لكـون الدكتـور جـورج حبش قائداً شارك في العمل السياسي الفلسطيني والعربي في مختلف مراحله منذ إنشاء الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨ حتى هذه اللحظة، وكان له دوره ومكانه المؤثرين على مسار الصراع العربي الصهيوني.

جذور الأزمة في منظمة التحرير والثورة الفلسطينية

(تحليل الدكتور حبش لأوضاع الثورة والأزمة فيها
قدِّم بتاريخ ٣١ / ١٠ / ١٩٨٣)

قبل كل شيء أتوجَّه بالشكر الصادق لاتحاد الكتَّاب والصحافيين الفلسطينيين، ليس لأنه أتاح لي الفرصة للتحدُّث إليكم في هذا اليوم، وإنما لطبيعة الموضوع الذي حدَّده الاتحاد ليكون موضع جدل وحوار مسؤول في هذه الفترة الدقيقة جداً من عمر الثورة.

لا أستطيع أن أتبنَّى الجملة الأولى الواردة في «سفر التكوين» التي تقول «في البدء كانت الكلمة». ولكنني، رغم أي جدل حول أولوية الكلمة، أو أولوية المادة، أعتقد أننا كلنا متفقون حول دور الكلمة.. دور النظرية.. دور التحليل.. دور تحديد البرامج التي تنبثق من مثل هذا التحليل.

المهمة التي يقوم بها اتحاد الكتَّاب والصحافيين الفلسطينيين اليوم، وفي هذه الفترة العصيبة، هي مهمة الكلمة. وأهمية دور الكلمة لتشق طريقها في إيجاد مخرج للأزمة التي نعيشها في الثورة الفلسطينية.. في منظمة التحرير الفلسطينية.. في حركة فتح.. ـ وإن لم أكن مخطئاً ـ في مجمل فصائل الثورة الفلسطينية. بعد ذلك، أرجو أن ينظر لحديثي على أساس أنَّه مجرَّد مساهمة متواضعة فيما يتعلَّق بالموضوع الذي نحن بصدده. لا أقول ذلك، من باب التواضع، ولكن من باب فهمي لحجم هذا الموضوع وأهميته. ولإدراكي لضرورة مساهمة العقل الجماعي الفلسطيني والعربي،

في إعطاء الإجابة حول موضوع البحث: «أزمة الثورة الفلسطينية الجذور والحلول». وقبل أن أدخل في صلب الموضوع أؤكد أنه لن يكون لهذه الأزمة حلول سحرية سريعة.

إن خروج الثورة الفلسطينية من أزمتها، لا يمكن أن يتم، بعد توفر وضوح الرؤية.. والتحليل.. بعد تحديد الجذور والحلول، إلاَّ بعمل نضالي تراكمي متصل ينتج عنه بالمحصلة.. تغيير في الواقع الطبقي لقيادة الثورة الفلسطينية... تغيير وتصحيح في الخط السياسي الذي سارت عليه الثورة الفلسطينية حتى هذه اللحظة... وكذلك تغيير وتصحيح خطها التنظيمي والعسكري. أعرف جيِّداً أن الأمراض التي تعيشها الساحة الفلسطينية في الميادين المالية والإدارية والمسلكية، هي موضع حديث مكثَّف الآن بين أبناء شعبنا، لكن اسمحوا لي أن أقول إن كافة الأمراض في هذه الميادين سيتم تصحيحها ضمن سياق عملية التصحيح، التي يجب أن نقوم بها في دائرة الخط السياسي والتنظيمي والعسكري.

إسمحوا لي أن أتحدَّث بلغة الوضع السياسي الملموس، الذي عشناه جميعاً بدلاً من التحدُّث في المسألة النظرية بدون أن يعني هذا التقليل من أهميتها الكبيرة، لأنني أشعر أنه من الأفضل أن يتركَّز الحديث حول الترجمات السياسية. وبما أن عنوان الموضوع هو «أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول»، إسمحوا لي أن أمرَّ بسرعة ـ قبل التحدُّث عن الأزمة ـ على المنجزات الكبرى والهامة التي حققتها الثورة الفلسطينية. إنني أعتقد أننا نخطىء، كشعب فلسطيني.. كمنظمات فلسطينية.. كمثقفين فلسطينيين وعرب.. ما لم نرَ الجانب الآخر من مسيرة الثورة

الفلسطينية وهو الإنجازات الأساسية التي أفرزتها هذه المسيرة. إن الثورة الفلسطينية حقّقت إنجازات هامة وتـاريخيـة.. لكنني سـأكتفـي بتعـداد الإنجازات التي أعتقد أنها لا يجب أن تكون موضع نقاش.

الإنجاز الأول: هو بلورة الهوية الكفاحية الوطنية للشعب الفلسطيني، وبلورة التفاف الشعب الفلسطيني ونضاله حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. مـن عـاش تـاريـخ القضيـة الفلسطينية بعد ١٩٤٨ يعرف معنى أهمية هذه القضية. لقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الكيان الوطني الذي تتجسّد فيه الهوية الوطنية الفلسطينية، بحيث جمعت ضمن إطارها كافة الفئات والطبقات والشخصيات الوطنية الفلسطينية. إن منظمة التحرير الفلسطينية تشكّل إنجازاً تاريخياً كبيراً يجب أن نحافظ عليه. هل تقبل هذه الحقيقة أي نقاش... ربما؟ لكن بالنسبة لي هذا إنجاز كبير وهام ومسلّم به.

الإنجاز الثاني: وهو إنجاز كبير... كبير... معركة بيروت. الصمود الكبير الذي تم في معركة بيروت... المثل القد قـدّمتـه معـركـة بيروت ومعركة لبنان بـاعتبـارهـا أطـول حـرب في تـاريـخ الصراع العـربي - الإسرائيلي. وفاء للشهداء لا يجوز أن يضيع مثل بيروت. حرب لبنان كاشفة العورات... كاشفة العورات بالنسبة لكافة الأنظمة العربية. لا أقول ذلك إلاّ من باب حرصنا على المجابهة الجدية... المجابهة الفلسطينية والعربية الجدية من قبل الأنظمة الوطنية العربية. هدف هذا الكلام أن يجعل هذه الأنظمة تقف بمسؤولية أمام الخطر الصهيوني... أمام ضرورة الإفادة مما أفرزه مثل بيروت. نحن لا نعترض بأي شكل من الأشكال على

أن يكون موضوعنا اليوم هو أزمة الثورة الفلسطينية... هذه مهمتنا... ويجب أن نقف أمامها بجرأة، ولكن معركة بيروت وما تلاها لم تظهر فقط أزمة الثورة الفلسطينية بل أظهرت بشكل واضح عجز الأنظمة الوطنية العربية عن التصدي بعد أن أتاحت لهم الثورة الفلسطينية مدة تسعين يوماً من أجل ذلك. **نحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين... نريد ونسعى ونعمل لتعزيز وتعميـق وتـوطيـد التحـالـف بين الثـورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والنظام السـوري.. وكـافـة الأنظمة الوطنية العربية. وسنبقى نعمل على هذا الأساس على ضوء رؤيتنا لخريطة الصراع في المنطقة بوصفه صراعاً بين فصائل حركة التحرر العربي من جهة وبين الإمبريالية والصهيونية والرجعية من جهة ثانية.** أنا لست من دعاة إثارة النزعات الإقليمية القطرية التي تقول هذا ما فعلناه نحن كفلسطينيين فأين أنتم كسوريين أو ليبيين أو مصريين؟ إنني أدين هذا النهج بكل قوة. **المطلوب دراسة متفحصة لكل ما أفرزته معركة بيروت من دروس وهذا يتطلّب أن نقف أمام:**

أولاً: أزمة الأنظمة الوطنية العربية... الجذور والحلول.

ثانياً: أزمة حركة التحرّر العربي.. الجذور والحلول.

أمّا أن يضيع كل هذا الموضوع.. وتضيع دروس معركة بيروت.. والتي كانت مصدر فخر لكافة الجماهير العربية... فهذا غير مقبول!! أعرف كيف استقبلت كافة الجماهير العربية في كل بلد بدون استثناء - المقاتلين الفلسطينيين عند خروجهم من بيروت. لم يكن هذا مجرّد موقف عاطفي من الجماهير العربية.. كان في صلب هذا الموقف معانٍ كبيرة.

معركة بيروت كشفت عورات الأنظمة أولاً.. وبعد ذلك نقول إنها كشفت عورة الثورة الفلسطينية.

الآن ماذا عن الأزمة التي تعيشها الثورة الفلسطينية، كيف نفهمها، ما هي الجذور والحلول؟ هل ابتدأت الأزمة بعد خروجنا من بيروت؟ لا. إن جذورها تمتد إلى ما قبل بيروت، وأنا كإنسان فلسطيني عشت الساحة الفلسطينية بكل تناقضاتها وتعارضاتها.. أقول إنَّ هذه الأزمة بعد بيروت دخلت في مرحلة نوعية جديدة. **السبب الرئيسي في هذه الأزمة التي تفاقمت بعد بيروت هو: الخط السياسي اليميني الذي برز وتفاقم بشكل خاص بعد بيروت وبدأ يهدد الثورة الفلسطينية جدياً بالاحتواء من قبل المشاريع الأميركية الرجعية المطروحة كحلول للقضية الفلسطينية. أي تهرُّب من هذه الحقيقة لا يجعلنا قادرين على تلمُّس الأثر المدمِّر لهذا الخط السياسي.** هل نحن بحاجة لأمثلة لتبيان ما نقصد... ولإظهار أثر هذا الخط المدمِّر؟ سأكتفي باعطاء أبرز الأمثلة:

بعد خروجنا من بيروت.. ورغم الانتصار المعنوي والسياسي الكبير الذي حصل.. أصبح ممكناً لأي مراقب سياسي أو أي قائد فلسطيني أن يرى الخلل الكبير الذي حصل في ميزان القوى على الأرض... وبالتالي يستطيع استنتاج عدم قدرة الثورة الفلسطينيّة على تحقيق أهدافنا الوطنية بالاعتماد على أساليب النضال السياسي باعتباره الوسيلة الأولى والأساسية. وبكل أسف أقول، إن العناصر المتنفذة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، قدَّمت أجوبة لمكافة المشكلات التي واجهتنا بعد بيروت، أثارت المخاوف المشروعة لدى أوساط الشعب الفلسطيني وطلائعه. وهذه

المخاوف تنبع من أنَّ العناصر المتنفذة في قيادة الثورة قد وصلت إلى قناعة خلاصتها قولهم ما يلي: «لقد بذلنا كل شيء ممكن... وكان هذا نتيجة نضالات ١٨ عاماً.. فلنأخذ ما يمكن أخذه.. مهما كان حجم هذه الحصة»!! إذا لم يكن الأمر كذلك.. كيف يمكن تفسير موضوع الموقف من مشروع ريغان... منذ أن طرح المشروع في الأول من أيلول... وحتى انعقاد المجلس الوطني... كلكم قرأتم تصريحات تقول بأن هناك نقاطاً إيجابية في مشروع ريغان، والمشروع قابل للبحث. كيف نفسِّر ذلك؟ سؤال مطروح على كل واحد منا.

هذا الخط استمر حتى نعقاد المجلس الوطني... ورغم كل الحوار الذي دار في الأيام التي سبقت انعقاد دورة المجلس الوطني.. ورغم التأكيد على أهمية وضوح الخط السياسي... ذهب الأخ ياسر عرفات إلى اللجنة السياسية أثناء اجتماعاتها وقال كلمته الشهيرة، والتي من حقي أن أذكرها، لأنها تمثل نهجاً. قال للجنة «قولوا نعم لمشروع ريغان» أي لا تقولوا «نعم» ولا تقولوا «لا» لمشروع ريغان. ومن يومها قلنا إن هذا الكلام مرفوض ولا يمكن أن يكون مفهوماً من جماهيرنا، ولا يمكن على أساسه أن نستطيع تعبئتها حتى تستمر الثورة وتتجاوز الظروف الصعبة.

رغم كل هذا سجل البعض تحفظه على النص الذي تم إقراره في دورة المجلس الوطني لأنه يتيح لهم حرية الحركة السياسية والمناورة!! نحن في الجبهة الشعبية سجلنا تحفظاً بالاتجاه الآخر، لأن الصيغة غير كافية، وكان من الأفضل أن يرفض مشروع ريغان جملة وتفصيلاً. ولا يرفض فقط لأنه لا يصلح كأساس لحل القضية الفلسطينية!! وكلكم يعرف أن

قرارات المجلس الوطني نفسها لم تمنع.. ولم تكن رادعاً لمن تراوده نفسه التعاطي مع المشاريع الإمبريالية. وكلكم يعرف قصة المفاوضات التي حصلت بعد دورة المجلس الوطني في الأردن، ومع معرفتنا أن البيان المشترك مع النظام الأردني لم يصدر في نهاية الأمر نتيجة المعارضة الواسعة بما في ذلك اللجنة المركزية لحركة فتح.. ولكن أليس من حقنا أن نقف ونقول ما هي دلائل ومضامين أن يوافق رئيس اللجنة التنفيذية على مشروع هذا البيان ويقول للملك أعطني فرصة لاستشير رفاقي!!

الأمثلة عديدة وكثيرة.. كل واحد يسأل نفسه، ما معنى مجموعة المواقف السياسية التي سارت عليها القوى المتحكّمة في منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجنا من بيروت؟ ما معنى هذا الموقف من مشروع ريغان؟ ما معنى تعزيز العلاقات مع النظام الأردني بعد خروجنا من بيروت؟ ما معنى استمرار العلاقة مع نظام كمب ديفيد؟ ما معنى أن تتم اتصالات مع قوى صهيونية.. ليس من قبل عصام السرطاوي وإنما من قبل رئيس اللجنة التنفيذية؟!

كل هذا له مضمون سياسي أم لا؟ بالتأكيد إنه يدل على الخط السياسي وسأورد مثالاً أخيراً على هذا الخط السياسي وهو العلاقة مع النظام السوري. أريد أن أكون جريئاً وواضحاً في هذا الموضوع. أقول ذلك لأنني أحمّل القيادة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية كبيرة في توتير العلاقات مع النظام السوري. وأعرف أن بعض الأنظمة الوطنية العربية تتحيّن الفرصة لاحتوائنا لكن هذا شيء وكيف عالجت

القيادة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية العلاقات مع سوريا شيء آخر.

كما هو معروف.. كان هنا وفد من حركة فتح قبل حرب حزيران لبحث العلاقات الاستراتيجية بين فتح وسوريا. لماذا لم تنجح هذه الخطوة؟ القصة في الأوساط القيادية معروفة جيداً. الوفد توصّل إلى اتفاق والقيادة الفردية عطّلت هذا الاتفاق ووضعته على الرف. بعد ذلك حصل العدوان: حصلت حرب ١٩٨٢.

كل التنظيمات بدون استثناء كانت وجهة نظرها أثناء الحرب موحّدة حول عجز الأنظمة وتقصيرها، ولكن نحن في الجبهة ومعنا الكثير من التنظيمات ميّزنا بوضوح بين هذه الحقيقة وبين فتح المعركة مع الأنظمة الوطنية. وبشكل خاص النظام السوري. رغم الألم الذي عشناه أثناء المعركة من تقصير الأنظمة الوطنية إلاّ أننا لم نفقد رؤيتنا لخريطة التناقضات.. كنا نعرف أن هناك أنظمة وطنية، رغم التقصيرات، وأنظمة رجعية متآمرة بشكل مباشر أو غير مباشر. كيف تصرّفت القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية إزاء هذا الموضوع؟ لقد بدأت تغمز من قناة النظام السوري، وتجري اتصالات يومية مع قادة النظام السعودي. بعد ذلك كان رأي كافة قادة الثورة الفلسطينية بضرورة الذهاب إلى دمشق لمعالجة الأمور وتعزيز التحالف معها بعد مراجعة التجربة السابقة.. بالمقابل كان هناك التصرّف الإنفرادي بذهاب الأخ أبو عمّار إلى اليونان.. ما معنى ذلك؟ معناه التحدي الواضح والسافر للنظام السوري. إن أي تفكير مسؤول بصدد العلاقات مع النظام السوري

يفرض التوقّف ليس أمام العامل الجغرافي فحسب إنما أمام خريطة التناقضات وموقع وفعل سوريا داخلها.

وعلى ضوء أهمية العلاقة مع سوريا رفعت الجبهة الشعبية بعد خروجنا من بيروت شعارين أساسيين: تعميق الوحدة الوطنية.. وتعزيز العلاقات مع سوريا. لم نكن نرى أي إمكانية للخروج من أوضاع ما بعد بيروت بدون هذه المعالة، ولهذا بذلنا كافة الجهود لكي يعود الأخ أبو عمار إلى سوريا ويتخذ منها المقر الرئيسي لقيادة العمل. ولقد عاد الأخ أبو عمار إلى سوريا. ولكن ماذا حصل بعد ذلك؟ سلسلة القرارات التي عيّن من خلالها أبو الزعيم نائباً لرئيس هيئة الأركان وأبو هاجم مسؤولاً عن قوات الثورة في لبنان؟ هل ينطلق هذا الموضوع من الشعور بالمسؤولية إزاء نقطة حاسمة في مسيرة الثورة الآن؟ هل يفسر الموضوع بالحرص على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني؟ إسألوا أنفسكم هذا السؤال.

نحن سنناضل من أجل استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ضمن فهمنا للترابط الجدلي بين استقلالية القرار والأنظمة الوطنية العربية والقوى التقدمية العربية.

الآن أصبحت أمامنا لوحة حول مجمل المواقف التي اتخذت بعد بيروت وبالتالي علينا أن نحدّد بدقة كيف نصنّف هذه المواقف.. كيف نقيّمها؟ هل هي انتقال نهائي للمعسكر المعادي؟ هذا سؤال أول. السؤال الثاني هل هذه المواقف هي مجرّد استمرار «للفهلوة» المعروفة في الساحة الفلسطينية منذ عام ١٩٧٠؟

جوابي على السؤال الأول: لم ينتقل اليمين الفلسطيني إلى موقع

الأعداء، لماذا؟ لسببين، **الأول**: طبيعة الحل الأميركي المطروح بالنسبة للقضية الفلسطينية، **والثاني**: حجم المناهضة الوطنية والشعبية للحلول الأميركية.

جوابي على السؤال الثاني: لا. أي أن الموضوع ليس مجرّد استمرار لسياسة الفهلوة المعروفة جيّداً في الساحة الفلسطينية. نحن نقف لأول مرة أمام استعدادات حقيقية للتعاطي مع الحلول الأميركية في الوقت المناسب.. في الوقت الذي يضمن فيه الحصول على حصة ما للبرجوازية الفلسطينية. إذن نحن أمام مرحلة نوعية ابتدأت بعد الخروج من بيروت وتمد جذورها إلى السبعينات.

إنّ البرجوازية الفلسطينية التي حملت السلاح وفي ذهنها أحلام وطموحات - وأعتقد أنها كانت صادقة في أحلامها وطموحاتها - بدأت تواجه الصعوبات كما بدأت تصبح قوة معترف بها سياسياً على الصعيد العربي والدولي. أمام هذا الوضع، اتخذت البرجوازية الفلسطينية الموقف الذي ينسجم مع طبيعتها وهو القبول بحصة ما من التسوية.

إن النهج اليميني يتحمّل مسؤولية كبيرة في مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الأردن.. كل ما حدث في الأردن يحتاج إلى تفسير. لقد عشنا في الأردن، لمدة من الزمن، ظاهرة ازدواجية السلطة.. وكانت سلطة المقاومة لفترة أقوى من سلطة النظام. إزدواجية السلطة ظاهرة مؤقتة يجب أن تحسم لصالح الثورة أو لصالح النظام الأردني. لماذا حسمت لصالح النظام الأردني؟ لأن الخط السياسي الذي اتبعته القيادة المتنفذة أدّى إلى هذه النتائج، وبدون شك إن اليسار

الفلسطيني يتحمَّل جزءاً من المسؤولية يتناسب مع حجمه ووزنه ومشاركته في قيادة الثورة. إن خبرة تجربة الأردن توضح ضرورة تحديد معسكر الأعداء.. ومعسكر الأصدقاء.. فلقد أجابت على الأفكار التي كانت مطروحة آنذاك حول إمكانية تحييد الرجعية. أتذكَّر جيّداً، أنه كان هناك ظاهرة في الأردن هي عدم قبول عدد من المقاتلين الفلسطينيين مقاتلة النظام الأردني لانهم لم يعبَّأوا على هذا الأساس... على أساس أن الرجعية جزء من معسكر الأعداء.

المرحلة الثانية هي مرحلة التسوية: نهج التسوية نهج مدمّر في الساحة الفلسطينية. وإذا أردنا العودة لجذور الأزمة نجدها في نهج التسوية الذي اتبع في الساحة الفلسطينية. هذا يتطلَّب كلمة مختصرة حول الصراع بين الشعوب العربية والحركة الصهيونية. كيف ننظر إلى هذا الصراع؟ وما هو طبيعته؟ هل يمكن أن يسوَّى أم أنه لا يمكن أن يسوَّى إلاَّ بانقراض أحد طرفي الصراع؟ هذه المنطقة إمَّا أن تصبح إمبراطورية صهيونية أو مجتمع تقدمي عربي موحَّد، يعيش فيه اليهود والعرب بسلام. كيف ننظر إلى الصهيونية.. هل نتعايش معها؟.. هل بمقدورنا ـ حتى لو أردنا ـ أن نتعايش مع الصهيونية؟

شيء غريب ومُدان، أن نجد في الوقت الذي ينشىء الاتحاد السوفياتي لجنة من العلماء وممثلي الرأي العام لفضح الصهيونية، نجد اليمين الفلسطيني يقيم اتصالاته مع قوى تعلن أنها صهيونية. هل نستطيع أن نفصل «إسرائيل» عن الحركة الصهيونية؟ أليست إسرائيل هي التجسيد المادي الإقتصادي العسكري السياسي للحركة الصهيونية؟ هل من الممكن دحر

الصهيونية بدون دحر «إسرائيل»؟ هل دحرت النازية بدون دحر نظام هتلر؟

هذه أشياء تمرّ ـ ويُعتقد أنها بسيطة ـ ولكن الآن ندرك أنها في صلب الجذور... جذور المشكلة التي نقف أمامها اليوم. لقد ذكرت أن السبب الأول والرئيسي في أزمة الثورة الفلسطينية هو سياسات اليمين الفلسطيني بعد بيروت لكن هل هذا هو السبب الوحيد؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه اتضح خلال هذه الفترة أن هناك نهجين في محاربة اليمين الفلسطيني، هناك نهج يخوض معركته مع اليمين الفلسطيني وفي ذهنه أهمية دور منظمة التحرير وضرورة التمسك بها كسلاح أساسي في وجه الأعداء.

وهناك نهج آخر، يمكن أن نقول إنه يوجد أرضية لقاء معه، أساسها الاتفاق على خطورة اليمين وضرورة الوقوف في وجهه، ولكن هناك نقاط خلاف عديدة معه حول عدد من الموضوعات النظرية والسياسية والتنظيمية.

بعد ذلك نقف لنرى التعارضات التي آمل ألاَّ تصبح تناقضات، بين القوى التي تريد أن تنقذ الثورة الفلسطينية عبر إجراء إصلاح سياسي تنظيمي. أول نقطة خلاف أسمح لنفسي أن أبدأ بها لأنني أشعر بخطورتها هي الخلاف حول الأسلوب. أقصد أسلوب الاقتتال الفلسطيني، أريد أن أقول إننا نخالف هذا الأسلوب كلياً، لأننا نرى خطورته وآثاره المدمِّرة على الساحة الفلسطينية ولا نستطيع أن نجد له أي مبرِّر مقنع.

إسمحوا لي كمواطن فلسطيني أن أقول إنه ـ بغض النظر عن النوايا ، وعن الرغبة بالتصحيح ـ ستكون آثار هذا الأسلوب مدمِّرة للجميع وستؤدي ، أردنا أم لم نرد ، إلى عملية التفتيت والاحتواء . إن هذا الخطأ يوازي الإجرام . مجرم من بدأه .. مجرم من فكَّر به .. مجرم من خطَّط له ... مجرم من يغذيه . لا ينطبق على وضع ثورتنا أي مثال على طريقة حسم التناقضات التي تواجهها أي ثورة وطنية ديمقراطية ..

إن التناقضات داخل الثورة الفلسطينية يجب أن تحسم عن طريق النضال السياسي والجماهيري ، وعن طريق الحوار الديمقراطي ، يمكن أن يستشهد البعض بأمثلة ليقول إن هذا ليس قاعدة ، وقد يرد اسم الثورة الجزائرية أو غيرها مثلاً على ذلك .

إسمحوا لي ـ على ضوء خصوصية القضية الفلسطينية وعلى ضوء وجود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، والأردن وسوريا ـ ولبنان ـ هل من الممكن في ظل هذا الواقع أن تحسم التناقضات عن طريق الاقتتال . لنفرض جدلاً أنه بعد شهر انتهى موضوع طرابلس لمصلحة حركة الاحتجاج هل هذا سيحسم الموضوع في الأرض المحتلة ... أو الأردن ... وبأي أسلوب ؟ الأفضل أن نقف أمام هذه الأسئلة منذ الآن .

هذا موضوع أول فيما يخص الخلاف بين نهجين في مواجهة اليمين . بعد ذلك يرد الموضوع النظري الذي على أساسه يمكن أن أحدِّد الكثير من الأمور وهو : ما هو موقع اليمين في الساحة الفلسطينية ؟ هل أصبح يميناً لا وطنياً ؟ هل اليمين اللاوطني عبارة عن أفراد أو شرائح من الطبقة

البرجوازية ؟ أم ماذا نعني بسقوط اليمين ؟ هل يعني أننا سنكون أمام عملية فرز سياسي طبقي كاملة ... أم نقصد سقوط برامج اليمين ؟ وإذا سقطت برامج اليمين هل تستطيع الثورة أن تستمر بقيادة نفس الرموز أم أن تغييراً بقدر حجم القوى الوطنية الديمقراطية يجب أن يأخذ طريقه إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ؟ هل نستطيع التهرُّب من هذه الأسئلة ؟ وإذا تهرَّبنا اليوم هل نستطيع أن نتهرَّب منها بعد شهر .. بعد سنة ؟

على سبيل المثال أعتقد أن هناك فارقاً كبيراً بين حركة تصحيح في إطار حركة فتح ستعكس نفسها بالضرورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية .. وبين حركة تعمل على أساس الاستيلاء على فتح . إذا قال فريق الظاهرة الاحتجاجية أنا فتح وليس هناك فريق آخر إلاَّ الخونة يكون في هذه الحالة أمام مجموعة معيَّنة من الأسئلة . وإذا قال أنا أريد تصحيحاً جذرياً في فتح .. هذا شيء آخر .. هناك فريقان في فتح .. هذه هي الحقيقة . وفد المجلس المركزي وزع مذكرته على فريقين .

إن الاقرار بوجود طرف آخر يتطلَّب حواراً بين الطرفين ويتطلَّب وقف الاقتتال . إذا كانت الأجوبة تقول نحن فتح . نسأل أي فتح ؟ فتح الوطنية .. أم فتح الوطنية الديمقراطية أم فتح الوطنية الديمقراطية الثورية ؟ ؟ ؟ وكل حالة سيكون لها خط سياسي .

إذا أخذ الفريق الآخر بوجهة نظر تقول نحن فتح عليه أن يجيب أي فتح ؟ اذا كان جوابه فتح الوطنية ، تحالفاته تكون مفهومة . وإذا كان جوابه فتح وطنية تقدمية فإن تحالفاته لا تعود مفهومة . وإذا كان جواب

فتح وطنية ديمقراطية ثورية تحالفاته يجب أن يجذرها بشكل جوهري. إذن جزء آخر من المشكلة هو أنه رغم اتفاقنا على محاربة اليمين.. هناك نهجان بالنسبة لهذا الموضوع. نهجان في معالجة مشكلة فتح.. نهجان في تصحيح منظمة التحرير الفلسطينية. بالنسبة لأزمة فتح لنا موقف.. يتضمَّن نبذ الاقتتال.. واعتماد الحوار الديمقراطي.. وضرورة الاعتراف بأنَّ هناك طرفين.. وأن الأزمة يمكن أن تحل على أساس مذكرة وفد المجلس المركزي.

بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية.. أخشى إذا سيطر النهج الذي يقول نحن منظمة التحرير الفلسطينية أن تتعقَّد الساحة الفلسطينية أكثر مما هي عليه الآن. نحن سنجد أنفسنا طرفاً في المعركة السياسية القائمة عندما يمس الأمر منظمة التحرير الفلسطينية وكيف نفهم أزمتها ؟... كيف نفهم الحلول؟ وعندما يأتي طرف أو قائد، أياً كان ليعلن ومن خارج الأطر الشرعية لمنظمة التحرير سقوط هذا القائد أو ذاك... نقول إن هذا أسلوب خطر ومرفوض.

كيف نصحح الأمور في منظمة التحرير الفلسطينية؟ إسمحوا لي في هذا الصدد أن أؤكد على برنامج وضعته الجبهتان الشعبية والديمقراطية... برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي، في البدء أرجو أن تفهم الدوافع لتقديم هذا البرنامج. إن الدوافع من وراء طرح هذا البرنامج دوافع عميقة في وطنيتها، ومنطلقة من شعورٍ عالٍ بالمسؤولية... لأنني أخشى أن الجو المسموم الذي تعيشه الساحة الفلسطينية قد يوحي بأشياء أخرى. قد يقال إنه محاولة لوراثة فتح: أو أن الجبهتين تبحثان عن دور لها في الساحة

الفلسطينية. أعتقد أن من يشعر بحقيقة الأخطار التي تهدد الساحة الفلسطينية الآن.. لا يمكن أن ينطلق من هذه النوايا.

ما هي محتويات برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي. إن هذا البرنامج يتضمن جانبين: سياسي وتنظيمي.

الجانب السياسي تحدَّثت عنه.. وأريد أن أقف أمام أهمية الجانب التنظيمي. إن الخبرة الماضية، طوال عملي السياسي في إطار الثورة الفلسطينية، قد علمتني أن البرنامج السياسي - حتى إذا أقرّ من جميع الهيئات وبالإجماع - لا يمكن أن أطمئن إلى تحقيقه ما لم تتوفر الضمانات التنظيمية، وهذا يتطلَّب إقرار البرنامج التنظيمي الذي من المفروض أن يتضمن القيادة الجماعية، ومشاركة كافة الفصائل الوطنية على قاعدة التمثيل النسبي.. وتحديد أسس دقيقة لكيفية تنفيذ البرامج.. وكيفية اتخاذ القرار. يقولون إن الساحة الفلسطينية واحة الديمقراطية، هذا صحيح على صعيد الكلام. كان يقال لنا منذ ما قبل ١٩٧٠ «قولوا ما تريدون ونحن نفعل ما نريد». هذه ديمقراطية الكلام وليست ديمقراطية القرار والمشاركة.

من يظن أن الموضوع التنظيمي معزول عن الموضوع السياسي فهو مخطىء. جوهر البرنامج الوحدة والتصحيح.. هكذا نفهمه. بعد ذلك تبقى نقطة أساسية هي أن التصحيح يجب أن يتم من خلال المؤسسات الشرعية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية. طبعاً هنا يرد سؤال كبير ما هو الضمان لأن يتم هذا التصحيح من خلال المؤسسات الشرعية؟ الضمان هو إعادة النظر بالمؤسسات القيادية للمنظمة... وهذه نقطة يتضمنها

البرنامج وهذه هي المعركة الحاسمة التي يجب أن تخاض لضمان عملية التصحيح. لا قيمة لهذا البرنامج إلاّ إذا استطاع، من خلال صحة ما يطرحه من موضوعات، أن يصبح برنامج كافة الوطنيين وكافة القوى والفصائل الوطنية.. وهذا هو التحدي الذي ينتظرنا جميعاً.

نحن نطرح هذا البرنامج للنقاش.. وسنصغي باهتمام لكافة الآراء وبعد النقاش نحدّد ما اتفقنا عليه وما اختلفنا عليه، بدون لف ولا دوران.. ونبدأ بتنفيذ ما نتفق عليه ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ما عدا ذلك نصبح أمام يمين مدمّر.. واقتتال فلسطيني مدمّر.

قد يقول قائل.. ما أهمية هذا البرنامج في الوقت الذي تشتعل فيه جبهة طرابلس؟.. أقول إن الاقتتال يمكن أن يجعل موقفنا في وزن الريشة.. وواجبنا أن نجعل هذا الموقف ذو وزن من خلال بلورة تيار جماهيري واسع له امتداد في الأرض المحتلة.. والأردن... وفي جميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني حتى نصبح قوة كبيرة... قوة قادرة على حشر كافة الانحرافات القائمة على الساحة الفلسطينية.

سنطرح هذا البرنامج على كل فصيل من فصائل حركة التحرر العربي بعد أن نسمع رأيها سنطالبها بالتأييد.. لأن ما يجري في الساحة الفلسطينية يؤثر على كل المنطقة العربية.. وواجب الوطنيين العرب أن يساهموا في إيقافه.

الطريق الذي نطرحه .. ليس طريق «القيادة المشتركة».. إنما هو طريق الخلاص للشعب الفلسطيني.. نحن جزء من الثورة الفلسطينية.. كان مطلوباً رأينا.. وهذا رأينا نقدمه في برنامج الوحدة والإصلاح

الديمقراطي. ومثلما تتمزّق حركة التحرر العربية لما يجري في الساحة الفلسطينية ـ كذلك الدول الاشتراكية تتمزّق. وإذا قال البعض إن الدول الاشتراكية تؤيد الشرعية نقول له لا. وإذا قال البعض إنها تؤيد التصحيح نقول له لا أيضاً ـ إنها تنظر إلى أهمية دور منظمة التحرير الفلسطينية في مجابهة المخططات الأميركية وتريد الوحدة والإصلاح، وترى أن أي تغيير يجب أن يحدث من خلال الأطر الشرعية. إن من يريد أن يناهض الإمبريالية الأميركية حتى النهاية، عليه أن يتشبث بمنظمة التحرير الفلسطينية وما تمثله من سلاح نضالي وما تدافع عنه من حقوق وطنية: حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني.

أميركا وإسرائيل تقولان لا لمنظمة التحرير ولا للدولة الفلسطينية. نحن نريد منظمة التحرير الفلسطينية الموحدة وذات الخط السياسي الوطني. لماذا الموحدة؟ لأنه إذا استطاع فريق أن يجمع مائة عضو من المجلس الوطني.. سيجمع الطرف الآخر «٢٠٠» عضو في اليوم التالي مثلاً. قد يقال إن هذا ابتزاز باسم الوحدة.. أقول لا.

شيء أخير.. لنفرض جدلاً أن العامل الذاتي بالنسبة للثورة الفلسطينية صحيح وقوي.. بل لنفرض أن الأمر أكثر من هذا.. لنفرض أن القوى الديمقراطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تمثل المواقع القيادية برئاسة شخص مثل هوشي منه. هل هذا يكفي لتحقيق أهدافنا الوطنية. الجواب لا. لماذا؟ لان هناك خصوصية الثورة الفلسطينية تتجسّد في واقع الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين وفي الترابط العضوي بين الكيان

الصهيوني والإمبريالية.

معنى ذلك أن الثورة الفلسطينية لا تستطيع أن تحقّق أهدافها إلاّ من خلال ترابط جدلي بين الثورتين الفلسطينية والعربية، لا يمكن تحرير الأرض الفلسطينية بدون نقاط ارتكاز للثورة الفلسطينية في بلدان الطوق. إذا أردنا تحرير الأرض المحتلة علينا إحداث تعديل جدي في ميزان القوى العسكري ليسمح بذلك.

استطعنا من خلال النضال الديبلوماسي جعل «١٢٠» دولة تؤيدنا. ولكن هذا لا يكفي على الإطلاق لتحرير الوطن المحتل. لذلك على الثورة الفلسطينية أن تركّز على علاقاتها مع فصائل حركة التحرر العربية، وخاصة في بلدان الطوق، حتى تصبح عاملاً مساعداً للتغيير في هذه البلدان، وفي حالة أن يتم هذا التغيير تصبح هذه البلدان قواعد ارتكاز للثورة الفلسطينية تستطيع من خلالها الانطلاق لإحراز عملية التحرير.

من هنا تتضح عملية الترابط بين أزمة الثورة الفلسطينية وأزمة حركة التحرر الوطني العربية وتتضح كذلك عملية الترابط بين النهوض في أوضاع الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربي. وهذا موضوع قائم بذاته لا مجال لتناوله الآن وشكراً لكم.

الأسئلة والأجوبة

سؤال:

في الفترة الممتدة ما بين الخروج من بيروت إلى حدوث الحركة الاحتجاجية في حركة «فتح» ماذا أمكن تحقيقه على صعيد النضال الديمقراطي الذي يدعونا إليه الرفيق الدكتور بإلحاح شديد؟

إن الحركة الاحتجاجية لم تجد إلاّ أسلوب التمرُّد العسكري وسيلة لرفع الصوت والصرخة ضد الانحراف السياسي والوطني، فهل يمكن اعتبار الاحتجاج العسكري الذي تم ضمن أسلوب الاقتتال، أو ماذا يمكن تسميته، لأنه تم خارج إطار المجلس الثوري واللجنة المركزية وكل الإطارات السياسية في الحركة، كما أنه تم خارج أطر م.ت.ف. المختلفة؟

إن إمكانية نجاح النضال الديمقراطي في تحقيق «برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي» مع عدد من الملاحظات عليه ما كان يمكن أن يتحقق لولا الأرضية التي أصبحت الآن تساعد على ذلك في عزلة عرفات وكشف مزيد من أوراقه في طرابلس، وليست مذبحة الشيوعيين في طرابلس إلاّ إحدى هذه الإشارات وليس إصراره على مواصلة الحوار الذي انقطع مع الأردن إلاّ شكلاً آخر من أشكال الإصرار على هذا النهج.

إنني أرى المخرج من هذه الأزمة لا يمكن إلاّ باصطفاف وطني

فلسطيني حقيقي لا تحيط به شبهات التبعية، ويمكن أن يشكل ضماناً لاستمرار هذه الظاهرة بشكل صحي، واستمرار الوضع الفلسطيني بشكل موحد وتحديداً أقول إنه لا بد أن تلتقي الجبهة الشعبية والحركة الاحتجاجية ليشكلا ضمانة الجسم الفلسطيني المستقل القادر على حماية وحدة الساحة الفلسطينية والقادر على منع الاحتواء عنها.

الحكيم:

في الحقيقة شعرت بارتياح كبير لدى سماعي للسؤال خاصة وإنني أتفق مع السائل حول قضية أساسية، وهي اعتبار الحوار الديمقراطي في صفوف الشعب الفلسطيني هو الأساس. بعد ذلك أنا لا أقلّل من قيمة الظاهرة الاحتجاجية. لقد كان موقفنا من هذه الظاهرة، لدى بروزها، واضحاً، وأعلنا هذا الموقف.

لنفكر معاً في النضال السياسي والديمقراطي الذي كان قائماً في الساحة الفلسطينية ونتائجه وآثاره حتى قبل هذه الظاهرة التي تستمد أهميتها من أنها حدثت في فتح، لكن هذا لا يجوز أن يقلّل من قيمة تلك النضالات. في عام ١٩٧٤ عندما شعرنا كجبهة شعبية أن موضوع نهج التسوية خطير ومدمّر في الساحة الفلسطينية، شكّلنا جبهة رفض، وفي تقديري أن هذه الجبهة لعبت دوراً في مواجهة نهج التسوية على الصعيد الفلسطيني والعربي أيضاً.

لا أريد هنا الحديث بالتفصيل عن دور جبهة الرفض، لكن هذه الجبهة استمرت في لعب هذا الدور إلى أن وصلنا إلى وثيقة طرابلس، وهي من حيث النص، تنسف أسس أي تسوية إمبريالية رجعية.

أيضاً لو أخذنا تجربتنا في المجلس الوطني.. في الحقيقة لقد منعنا أخذ قرار بانتخاب ياسر عرفات من قبل المجلس الوطني، ولعبنا دوراً فاعلاً جداً في دفع المجلس الوطني لاتخاذ قرارات من شأنها أن تشكل كوابح لسياسة اليمين ويمكن اعتبارها برنامجاً وطنياً يشكل فعلاً أساساً للنضال ضد ظاهرة الانحراف. أنا أعطي قيمة كبيرة للظاهرة الاحتجاجية التي حصلت في فتح، وهذا ما جعلني، في أكثر من مناسبة، أعطي رأياً مؤيّداً وواضحاً جداً إزاءها. لكن، ولمصلحة هذه الظاهرة، لا نستطيع إلاّ أن نطرح موضوعاً محسوماً، وهو إدانة الإقتتال. ولا نستطيع إلاّ أن نطرح مجموعة التساؤلات التي طرحتها والتي لن تستطيع الظاهرة أن تتهرَّب منها.

نحن نعتبر أن أزمة الثورة الفلسطينية لا تتم معالجتها إلاّ من خلال نمو حقيقي للقوى الديمقراطية الثورية في الساحة الفلسطينية.

ما هو رأي الظاهرة الإحتجاجية في مثل هذه الموضوعة؟ أنا قرأت تصريحاً على لسان الأخ «أبو صالح» يقول فيه إنه «لا يوجد يمين في الساحة الفلسطينية». ما معنى هذا الموضوع؟ هل نستطيع أن نمر عليه بدون التدقيق في معناه؟ أليس له أثر معيَّن؟ إذا كان الموضوع موضوع انحراف ثلاثة أو أربعة أشخاص فهذا شيء، وإذا كان الموضوع وجود تيار ونهج يميني منحرف داخل الثورة فهذا شيء آخر تماماً.

نحن في الجبهة الشعبية على اتصال بحركة الاحتجاج وقد نصحناهم أن لا يضيّعوا هذه الفرصة، لأنها فرصة ثمينة للتصحيح، ويجب أن لا يفقدوها من خلال مجموعة تكتيكات خاطئة إذا تراكمت ستكون فعلاً مدمِّرة. ولذلك قلت إنه حان الوقت لنحدد خلافاتنا مع هذه الظاهرة،

كما قلت إن هناك نهجين في محاربة اليمين. الجبهة الشعبية كانت تاريخياً وباستمرار في موقع التصدي لليمين. أدبياتنا تشير لهذا الموضوع بشكل واضح. مواقفنا السياسية تشير إلى ذلك بشكل واضح. هذا الموضوع لن يكون هناك خلاف حوله، لذلك وجدت من واجبي أن أقول إن هناك خلافاً حول موضوع الاقتتال، وهذا الموضوع ليس بسيطاً، لأنه يتعلّق مباشرة بمسألة كيف نفهم سقوط اليمين؟ هل يعني سقوط الطبقة بكاملها؟ أم سقوط النهج؟ كيف نفهم دور القوى الديمقراطية وتعزيزها؟ هل يسقط اليمين كلياً من الهيئات القيادية؟ أم أن تمثيله يصبح نسبياً؟ كيف نفهم عملية التصحيح؟... هذه موضوعات لم يعد بالإمكان التهرب منها.

فيما يتعلّق بوثيقة المجلس المركزي، وموقف الطرفين منها، أنا أوافق أن موقف ظاهرة الاحتجاج موقف واضح وصريح، بمعنى أنه يقبلها نصاً وروحاً، لكن لا أوافق القول إن الفريق الآخر رفضها كلياً. مثلاً، إذا كنا مشدودين لموضوع التكتيك الذي يريد أن يكبّل اليمين داخل «فتح» ويحافظ على وحدة «فتح» أقول لتأتي هذه اللجنة أو هذا الوفد، لتفرض تطبيق ما ورد في المذكرة.. هذا يتوقّف على صدق التوجه والنية من هذه المذكرة. هل ستتخذ هذه الجهة موقفاً تقصد منه إحراج الطرف الآخر أم تريد أن تعطي جواباً نظرياً سياسياً دقيقاً نشعر معه أن موقف هذا الوفد أو موقف اللجنة السداسية سيكون لمصلحة النضال من أجل وحدة «فتح» على أسس سليمة.

هناك فارق كبير بين أن أنظر لهذا الموضوع من هذا المنطلق وبين أن

أنظر إليه باعتباره يمكّنني من تحقيق كسب إعلامي يضع اللوم على الآخرين فقط دون توخي الوحدة.

الشيء الهام الآخر الذي يجب أن نتنبّه إليه هو موضوع إقامة التحالفات لأن موضوع إدارة الصراع ضد اليمين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإقامة التحالفات المحلية والعربية والعالمية. يجب أن يتم تحديد خريطة التناقضات بشكل دقيق وإقامة التحالفات ورسم التكتيكات السياسية على أساس هذا التحديد.

إنه بدون الأجوبة على هذه الأسئلة، لن نستطيع أن نحدد الموقف النهائي.. هذه أسئلة أصبحت مطروحة على الظاهرة الاحتجاجية في فتح التي هي مطالبة بالإجابة عليها، ولا تستطيع أن تتهرّب منها. مطلوب منها أن تجيب عما إذا كانت مع استمرار الاقتتال أم لا؟ هذا الموضوع مطلوب الإجابة عليه حتى أعرف كيف نقيم علاقاتنا معها. قد نخطىء الآن وقد يأتي بعد سنة من يقول لنا إننا لو بقينا نصرخ لمدة ٢٠ عاماً، فلن نقدر على التصحيح، وإن التصحيح قد فرض على اليمين فرضاً... لكن قد يحدث العكس، أي أن نقف بعد فترة من الوقت لنجد أن الاقتتال قد دمّر الكثير من مكتسبات شعبنا. الاقتتال الفلسطيني بالنسبة للجبهة الشعبية موضوع كبير، لا تستطيع أن تجد له مبرراً سياسياً أو نظرياً أو عسكرياً. إنه موضوع مدمّر ونستطيع أن نتلمّس بوضوح ماذا ستكون نتائجه المدمّرة.. الآن ومستقبلاً.

إن الاقتتال عندما اندلع، ويندلع، لا تتوقّف آثاره السلبية على اليمين الفلسطيني والحركة الاحتجاجية فقط، وإنما تمتد آثاره السلبية لتشمل

القضية والساحة الفلسطينية برمتها، خاصة وأن هناك الكثيرين ممن يتربصون بالثورة من إسرائيل إلى السلطة الفاشية في لبنان إلى الأنظمة الرجعية العربية، حتى ان بعض الأنظمة الوطنية لها حساباتها وخلافاتها مع الثورة. إننا لا نستطيع أن نقف أمام ظاهرة الاقتتال ونقبلها ببساطة.

هناك أشياء أخرى يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، ولها معنى. مثلاً عندما يصرّح الأخ أبو صالح ويقول إن الجبهة الشعبية صارت أغنى من اليمن، وتونس ولبنان وإلى آخره.. ماذا يعني هذا؟ هل هذا يعزز التحالف بين القوى الديمقراطية؟ بالطبع لا، وبالمناسبة نحن مستعدون لتقديم كشف حساب بكل الأموال التي تلقيناها من الأنظمة العربية الوطنية، وسوف تستغربون عندما تعرفون أننا لم نأخذ أي فلس من ليبيا إلاّ بعد عام ١٩٧٥، والآن من عدة شهور لم نأخذ شيئاً. لكن أليس من حقي أن أسأل ما معنى إثارة هذا الموضوع الآن وبهذا الشكل؟. هل هذا يعزز التحالف؟ هل تفكر قيادة الحركة الاحتجاجية بموضوع كيف نخوض معركتنا مع اليمين ونربحها. أنا أسمح لنفسي أن أقول لا، والسكوت عن ذلك ليس لمصلحة أحد.

إن العلاقات لا تقوم من طرف واحد، ورغم ذلك صدورنا مفتوحة للحوار، لكن عندما أقرأ تصريحاً يقول إنه لا يوجد في الثورة يمين فإني لا أستطيع أن أمرَّ عليه مرور الكرام. ومع إدراكنا لمعنى القول انه لا يوجد يمين في فتح وللقول بأن الجبهة الشعبية أغنى من اليمن وتونس وغيرهما، مع إدراكنا لكل هذا، فإن صدورنا مفتوحة للعمل معاً، وواجبنا أن نعمل، وواجبنا أن لا نضيّع هذه الفرصة. ولقد ذكرت

وأريد أن أقول ذلك علناً، انه إذا ضاعت هذه الفرصة للتصحيح فإنها ستكون خسارة، ليس للظاهرة الاحتجاجية فحسب بل للساحة الفلسطينية كلها. وأرجو أن يطمئن الجميع إلى أن الجبهة من جانبها ستسعى لتصحيح ما هو خاطىء في مواقف أي طرف من الأطراف.

سؤال:

أعتقد أن هناك تقليلاً من مسؤولية اليسار في ما جرى وما يجري على الساحة الفلسطينية. الأخ أبو اللطف قال في ندوة سابقة إنه لا يوجد هناك برنامج يمين في الساحة الفلسطينية لأن هناك برنامجاً لمنظمة التحرير ولفصائل المقاومة الممثلة فيها، وفي ندوة أقامتها مجلة «شؤون فلسطينية» شارك فيها الشهيد غسان كنفاني الذي قال في حينه: «إن المنظمات الفلسطينية لا تتقاتل على برنامج وطني ولا تختلف على برنامج سياسي وطني». وكان هذا الكلام بعد أيلول عام ١٩٧٠ «ولكنها تختلف على الحصص». وإذا بنينا هذا القول على أرضية أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، وبالتالي القيادة هي للبرجوازية الوطنية، فأنا أتساءل كيف يمكن تغيير دور اليسار أو تكبيره؟ وكيف يمكن أن يصبح هذا اليسار هو القوة الفاعلة في الساحة الفلسطينية طالما أنه قابل وقانع وراضٍ بأن هذا هو حجمه وبالتالي هذا هو دوره؟

الحكيم:

أتصور أنه في مناسبات تاريخية وخطيرة من النوع الذي نحن أمامه الآن، من الأفضل أن نقدم تحليلاً عاماً للأزمة يتم فيه تحديد المسؤولية الأساسية في الأزمة والعوامل الجوهرية التي أدّت إليها، وأنا في هذا الشأن

قدّمت وجهة نظري التي أعتبر فيها أن خط ومسار ومسلكية وسياسات اليمين الفلسطيني هي المسؤولة أساساً عن هذه الأزمة وتفجرها ووصولها إلى الدرجة التي وصلت إليها، لكن هذا التحليل العام لا يمنع أن نقف في أوساطنا الداخلية أمام موضوع أزمة اليسار بشكل عام وأمام موضوع تجربة كل فصيل من فصائل هذا اليسار. إنني أستطيع أن أقول إن هذا الشكل من أشكال تناول الأزمة الفلسطينية هو تناول صحيح حتى هذا الوقت ولفترة قادمة قد تكون طويلة، وأستطيع أن أقول إن ما ذكره لك أبو اللطف صحيح حتى عام ١٩٧٤، بمعنى أن برامج م. ت. ف. كانت برامج وطنية، وفيما يتعلّق ببرنامج النقاط العشر فقد اعتبرته الجبهة الشعبية برنامج تسوية ليس فقط، لأنه حذف عبارة «لا تفاوض» من البرنامج، وإنما أيضاً لأنه في حيثية رفضه لقرار ٢٤٢ يقول إننا نرفض هذا القرار لأنه يتعاطى مع قضيتنا كقضية لاجئين، وقفز عن موضوع حق إسرائيل في الوجود والبقاء والاعتراف بها... إلخ. من هنا نعتبر أن لنا على هذا البرنامج بالذات ملاحظات أساسية وليست ثانوية، وعلى أساسه شكّلنا جبهة الرفض في الساحة الفلسطينية. لكن بعد ذلك يجب أن ننتبه لنقطة أخرى، وهي التمييز بين ما نصل له في مناسبات من نوع المجلس الوطني، وبين الممارسات السياسية للقوة المتنفذة في قيادة م. ت. ف.

بعد خروجنا من بيروت، على سبيل المثال، فإن نصوص برامج م. ت. ف. لا تتيح بأي شكل من الأشكال إقامة أي علاقة مع النظام المصري، ومع ذلك نعرف أنه في الممارسة كان هناك حدٌّ معيّنٌ من العلاقة. بعد المجلس الوطني لم يكن جائزاً أن يحصل أي بحث مع الملك

حسين حول إمكانية اعتبار مشروع ريغان، بأي شكل من الأشكال، أساساً لحل القضية الفلسطينية، بمعنى أن لا يكون وارداً لمجرّد النقاش. مع ذلك وجدنا هذا المحظور كاد يحصل فعلاً لولا اللحظة الأخيرة عندما رفضت اللجنة التنفيذية مشروع الاتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين في آذار ١٩٨٣.

إذن يحق لنا في محاكمة اليمين الفلسطيني أن لا نأخذ فقط البرامج كنصوص، مع أنه عند أخذ البرامج كنصوص يجب أن تؤخذ نقطتان بعين الاعتبار، وهما أن هذه البرامج ليست برامج الجبهة الشعبية، والنقطة الأخرى أن برنامج المجلس الوطني الثاني عشر، نحن كجبهة شعبية لدينا قصة حوله، وتحفظنا عليه. ورغم ذلك، الموضوع الأساسي هو موضوع الممارسة السياسية. صحيح أن الممارسة السياسية ليست من وحي برنامج مكتوب على الورق، لكنها تشكل نهجاً واضحاً كل الوضوح.

هذا هو جوابي على الشق الأول من السؤال. بالنسبة للشق الثاني فأنا أوافق أننا كقوى يسارية في أمسّ الحاجة إلى المراجعة النقدية دون أن تضرب الصورة العامة للوضع الفلسطيني ومسؤولية اليمين الخاصة والأكبر في أزمة الثورة.

إن المشكلة الأساسية في الساحة الفلسطينية هي هذه القيادة الطبقية التي أرادت أن تستغل رصيدها السياسي للانخراط في التسوية الأميركية. هذا هو جوهر التحليل الذي طرحته وهو السبب الرئيسي في الأزمة والذي لا تتحمل مسؤوليته لا الجبهة الشعبية ولا الجبهة الديمقراطية.

إن كون اليمين هو الذي يتحمل المسؤولية الأولى والأساسية في أزمة

الثورة لا يعفي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية من الوقوف أمام مسألة الاهتمام بموضوع وحدة اليسار وموضوع تفكك اليسار طيلة هذه الفترة، إضافة إلى كيف استفاد اليمين من زرع التعارضات بين فصائل اليسار، ولماذا لم ننجح في تطبيق برنامج ١٩٧٩، ومن يتحمّل المسؤولية. لأن هذه كلها موضوعات هامة ولا يجب أن تغيب عن أذهاننا.

إننا كجبهة شعبية وفي وقفاتنا النقدية نقف ونستعرض المسيرة السياسية التي مررنا بها ونحدّد بجرأة الأخطاء السياسية التي وقعنا بها، ولدينا وثيقتان شاهدتان على ذلك، وهما الوثيقة السياسية التي صدرت عن المؤتمر الوطني الثالث، والوثيقة السياسية التي صدرت عن المؤتمر الوطني الرابع: واللتان تتضمنان عملية نقد محددة، ليس لليسار بشكل عام، وإنما للجبهة الشعبية بشكل محدّد أيضاً.

إن القضية الأهم بالنسبة لنا في هذا الجانب والتي يجب تداركها بسرعة هي مسألة كيف يمكن أن يعالج اليسار تعارضاته بشكل ديمقراطي في ظل رؤية التناقض الرئيسي داخل الساحة الفلسطينية وهو التناقض مع اليمين وبرامجه ونهجه.

سؤال:

ألا تعتقدون أن تعبير البرجوازية «الوطنية» الفلسطينية هو تعبير خاطىء، لأن هذه البرجوازية لا تعيش في وطنها، وإنما في بقاع مختلفة من العالم، وهي تعمل كسماسرة لشركات أجنبية وبالتالي يجب إعادة النظر في التحالف معها لأنها مكونة من سماسرة لشركات أجنبية، وألا تعتقدون أن الشعب الفلسطيني هو الذي خلق م. ت. ف. كأداة للتحرير وبالتالي

لا يجب أن ترتفع هذه الأداة فوق الصراع ولا يجوز أن يصبح النضال محصوراً في داخلها وعلى أرضيتها، لأنني أخشى إن حصل هذا الأمر أن يصبح الصراع عبثياً ولا فائدة منه؟

الحكيم:

هذه موضوعات كبيرة وحساسة ونحن في أمسّ الحاجة، في هذه الفترة، للتعمّق في هذه الموضوعات.

عندما نتحدّث عن موضوع البرجوازية الوطنية الفلسطينية ككل يجب أن نأخذ في الاعتبار الموضوع التالي: ماذا عن البرجوازية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة؟ ماذا عن البرجوازية الفلسطينية داخل الأردن؟ ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني حتى هذه اللحظة، رغم كل التشتت، هم إما في الأرض المحتلة أو في الأردن. هناك في الأرض المحتلة حوالى مليون ونصف مليون مواطن فلسطيني، وفي الاردن حوالى مليون وربع المليون، هذه إحصائيات، ولو أخذنا بالرقم الذي يقول إن الشعب الفلسطيني أربعة ملايين فإن ذلك يعني أن حوالى ٧٥٪ تقريباً من الشعب الفلسطيني موجود إما في الأرض المحتلة أو الأردن. هنا نصبح أمام هيكلية طبقية معينة، من السهل أن تقرأها، ولا ينطبق عليها الشيء الذي ذكر في السؤال والذي يقول إن البرجوازية الفلسطينية لا تعيش في وطنها.

إن طبيعة الاستيطان الصهيوني وطبيعة العدو الصهيوني هي أيضاً نقاط هامة لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد موقع البرجوازية... في حالة النهوض، أي عندما تكون م.ت.ف ناهضة.. فإنه حتى البرجوازية

برموزها القذرة جداً في تاريخ شعبنا لم تكن تجرؤ على معارضة الموقع الوطني، فهذه نقطة يجب أن لا نغفلها. هل هذا يلغي النقطة التي ذكرتها؟ لا، لا يلغيها.

هذا هو الموضوع الأول. أما الموضوع الثاني، موضوع م.ت.ف، وهنا أريد أن أقول إنه لا يوجد شيء خالد إلى الأبد، ولا يوجد شيء مقدَّس إلى الأبد. لكن إذا كان المقصود في هذه المرحلة المحافظة على منظمة التحرير من خلال نضالنا داخلها، وما إذا كان من الممكن أن نُبقيها ملتزمة ببرامجها، برامج الحد الأدنى الوطني، وأن هذه البرامج تشكل عقبة حقيقية في طريق الحل الأميركي، عندها أقول إنه يصبح من واجبنا أن نحافظ عليها، ولا أخفيكم قناعتي أن الإمبريالية الأميركية وهي تفكر في كافة الحلول التي تضعها للمنطقة ستتقيَّد بشيء غير قابل للنقاش بالنسبة لها وبالنسبة لإسرائيل، وهو «لا لمنظمة التحرير، لا للدولة الفلسطينية».

هذه حقيقة، لذلك قلت إن من مؤشرات جدية المجابهة ضد المخطط الإمبريالي، رغم أي تكتيكات قد تتبع، أن تقول الأنظمة الوطنية إن الشعب الفلسطيني له ممثل وله حق في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية الخاصة به. لاحظ هذا السلاح، ومدى فعاليته!! إنه قوي وأساسي وإذا تمسكنا به نستطيع أن نحبط المشاريع الأميركية الإمبريالية وخاصة مشروع ريغان الذي قال بأن الأرض تعود للأردن ولم يقل تعود لمنظمة التحرير، ولم يقل دولة فلسطينية.

إننا إذا تمسكنا بسلاح م.ت.ف. المرفوضة أميركياً نستطيع أن نجابه

به المخططات الأميركية لفترة من الزمن ولكن ليس إلى الأبد.

وبالنسبة للتخوف من حدوث انحراف يميني في م.ت. ف. فإن لدينا في هذا المجال تجربة هي تجربة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة. فإذا أضفنا لهذه التجربة حصول ظاهرة الاحتجاج في فتح ضد سياسة اليمين، وإذا أحسنت هذه الظاهرة تكتيكاتها وتحالفاتها، عندئذ يصبح من السهل علينا جميعاً أن نغلق الأبواب في وجه الحلول الإمبريالية التي ستولى وسيولي معها كل من يتمسك بها ونحافظ على م.ت.ف.

إن الوضع التنظيمي في م.ت.ف. هو موضوع ذو دلالة فعلاً، لأن البرامج والوثائق السياسية التي تصدر عن م.ت.ف. تكون موجهة ضد اليمين، وإذا استطعنا أن نضمن الناحية التنظيمية في م.ت.ف عندئذ فقط نستطيع القول إن هذه البرامج الوطنية لن يكون مصيرها الوضع على الرف أو يمكن خرقها أو تجاوزها، لأن اللجنة التنفيذية، في هذه الحالة، ستكون قادرة على الاجتماع والمحاسبة وتنفيذ البرامج.

سؤال:

أعتقد أن الصراع في الساحة الفلسطينية ليس بين يمين وبين يسار، وإنما بين نهج وممارسة يمينية وحالة فكرية تحاول الوصول إلى الأفضل، وإذا كنت كمحامي الشيطان أريد أن أضع لليمين الفلسطيني بعض الحسنات وأنتم تعرفونها ولا ضرورة لذكرها.

وأريد أن أكرِّر كلمة نهرو الذي قال إنه يعتبر غاندي أكثر من عرف يمينية ورجعية لكنه الأصلح لقيادة حركة التحرر الهندي، والشعب الفلسطيني عندما يقيِّم الدكتور جورج حبش فهو يقيِّمه كزعيم وطني لأنه

لا يفهم حالته اليسارية، إنه يفهم حالته الوطنية. لهذا السبب أرجو توضيح ما يعتمر الساحة الفلسطينية على ضوء ما يجري حقيقة بمسمياته وليس بما يمكن أن نضيع فيه من مصطلحات؟

الحكيم:

بالنسبة لكون اليسار تيار قوي أو حالة فكرية أستطيع القول إنه على ضوء ما يردنا من معلومات ورسائل من داخل الأرض المحتلة، هذه المعلومات والرسائل تشير إلى عملية فرز بين اليمين واليسار ضمن الساحة الفلسطينية الموحدة أكثر مما ورد في السؤال. تحليلنا بالنسبة لهذه الظاهرة أن الظروف في الأرض المحتلة تختلف عن الوضع في الخارج. في الداخل الظروف الموضوعية دفعت باتجاه بلورة اليسار الفلسطيني، بينما الظروف في الخارج لم تدفع بنفس المدى، وإذا أخذت ميزان القوى بين قوى وطبقات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة، فإنه يختلف عن ميزان القوى خارج الأرض المحتلة... داخل فلسطين المحتلة هناك أربعة تنظيمات أساسية فقط، وذلك خلافاً لواقع الحال في الخارج. إن عملية الفرز بين اليمين واليسار هناك أوضح، والقوى اليسارية فاعلة. ربما كان الوضع الجماهيري يتسم ببعض السمات التي أشار إليها السؤال، لكن من حيث الفعالية النضالية، من حيث الكوادر الفاعلة، من حيث النشاط النضالي، وعلى الرغم من كون هذا النشاط يتم باسم منظمة التحرير، وبالتالي باسم رموز معينة، لكن معلوماتنا أن هذه القوى اليسارية الديمقراطية لها وجود متبلور أكثر من كونه حالة فكرية فقط كما أشير في السؤال المطروح.

هذا شق من السؤال، ومن واجبي أن أذكر أنني لا يمكن أن أقع في

هذه الفترة في خطأ في الرؤية... المظهر العام لمنظمة التحرير، المظهر العام للقيادة الفلسطينية، هو مظهر اليمين الوطني الفلسطيني، وبالتالي من الخطأ أن أعطي اليسار دوراً أكبر في هذه المرحلة. وقد كنت واضحا حين قلت إنه «من الخطأ عندما تقع البقرة أن يكثر ذباحوها» وقد كنت أعني أن هذه القيادة التي نريد أن ننتقدها، ويجب أن ننتقدها، قامت بإنجازات وإنجازات كبيرة، ولا يجوز عدم إقرار أو إعلان أو تحليل هذه الإنجازات. في هذه الفترة التي مضت لو سألتني عما إذا كان من الممكن لمثل هذا الالتفاف الدولي والعربي والوطني أن يتحقق لمنظمة التحرير لو كانت بقيادة اليسار، فإن جوابي واضح، لكن، وأنا أقول هذا الكلام، لا أستطيع الإدعاء أنني مطلع تفصيلياً وبشكلٍ عام على تجربة تحرير الهند. لكن أريد أن أقول إن هناك فارقاً كبيراً بين عملية التحرير الفلسطيني وبين تحرير الهند أو تحرير اليمن الديمقراطي أو غيرها من البلدان.

إن من يريد تحرير فلسطين يجب أن يقف ويحلّل، ويصل إلى قناعة أن هذا النهج اليميني الذي وصفته لا يمكن أن يؤدي إلى التحرير. ممكن، في أحسن الحالات، أن يؤدي إلى دولة فلسطينية تنهي الأهداف الاستراتيجية للثورة وتتحوّل فيها الأهداف المرحلية التي تحققها م. ت ف. إلى بديل نهائي للأهداف الاستراتيجية. لماذا؟ لأن هذا الموضوع مرتبط بالرؤية السياسية العميقة لحركة التحرر العربي، وللرؤية السياسية للعلاقة الجدلية بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربي وطبيعة التحالفات المبدئية مع فصائل الثورة العالمية. إن تجربة ١٨

عاماً من عمر الثورة الفلسطينية الحالية تكفي للوصول إلى هذه النتيجة بشكل واضح.

إننا سنكون عادلين تماماً إذا قلنا إن هذا الذي تم هو من الإيجابيات، ونحن نقدرها، لكن في نفس الوقت يجب أن نرى أن هذا النهج هو الذي خلق الأزمة الراهنة في الثورة وهو الذي يتحمّل مسؤوليتها.

إن الخروج من هذه الأزمة يتطلّب نهجاً علمياً لا يقول «لا لليمين نهائياً»، لكن يقف أمام عملية التصحيح بمحتواها السياسي والتنظيمي والطبقي. إن أهدافنا الوطنية لا يمكن أن تكون قابلة للتحقيق بقيادة اليمين، وهذا نتيجة خصوصية القضية الفلسطينية، وحتى ليس فقط لخصوصية الساحة الفلسطينية فحسب، وإنما في الفترة الأخيرة أصبح من الصعب أن تفصل الثورة الوطنية، عن الثورة الوطنية الديمقراطية، الفترة التي أشار إليها السؤال، وهي فترة استقلال الهند، حصلت في وقت كان فيه هذا الموضوع ممكناً، لكن موضوع فيتنام، موضوع انتصارات الشعوب حالياً، ترتبط فيها مرحلة الثورة الوطنية بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. هذا ليس كلام مثقفين. وبالنسبة لنا ربما يكون خطأنا أننا لا نمارسه، كثوريين، بالشكل الذي يجعل الجواب ملموساً على الأرض.

أنا أريد أن أقول إن أمامنا الآن فرصة للوقوف الفاعل في وجه النهج اليميني، بعد أن فاتتنا مثل هذه الفرصة في عام ١٩٧٤ حيث لعبت الجبهة الشعبية دوراً في جبهة الرفض، لكن في عام ١٩٧٤ لم يكن لدينا مثل هذا الاصطفاف. كما فاتتنا فرصة تشكيل جبهة جادة في عام ١٩٧٩، عندما لم يتم تطبيق البرنامج التنظيمي، ونرجو أن لا تفوتنا الآن هذه الفرصة،

فرصة التصحيح الجاد والجذري الذي لا يضع في ذهنه تصفية الحسابات بشكل فردي وإنما يضع في ذهنه أن من حق هذا الشعب الذي قدّم كل هذه التضحيات أن يطمئن لاستمرار ثورته واستمرار بندقيته وفعلها ونتائجها.

سؤال:

لماذا لم يتم التعرّض بما فيه الكفاية لقضية التدخل السافر للأنظمة العربية في الشؤون الداخلية للثورة الفلسطينية، وهل لأي نظام عربي الحق، تحت أي مبرر أو ذريعة، في التدخل بشؤون الثورة الفلسطينية وفرض أعوان أو أطراف عليها وبالقوة أيضاً؟ ثم هناك مسألة متعلقة بـ «مِنْ» أين تبدأ فصائل النضال الوطني الفلسطيني وقوى النضال الوطني إدارة الحوار لتطبيق الإصلاح داخل م. ت. ف.، بينما هناك حصار حول الجسم الأساسي للثورة في شمال لبنان بعد أن جرى طرد هذا الجسم من الجبل والبقاع، وكيف يمكن الجمع بين الدعوة للإصلاح والدعوة لتدمير م. ت. ف.؟

الحكيم:

طرح السؤال موضوعين أساسيين. الموضوع الأول تدخل الأنظمة العربية الوطنية والدور الذي تلعبه في شؤون الثورة وهل يحق لها أن تقوم بذلك؟

جوابي فيما يتعلّق بهذه النقطة أنه يجب التمييز بين طبيعة التناقض ما بين الثورة الفلسطينية من ناحية والأنظمة الرجعية من ناحية، وما بين طبيعة التعارض ما بين الثورة الفلسطينية والأنظمة الوطنية من ناحية

ثانية.. هذه نقطة نظرية سياسية أعتقد أننا متفقون عليها. بعد ذلك كيف ننظر للتعارض ما بين الثورة الفلسطينية والأنظمة الوطنية على وجه التحديد، فلنقل سوريا باعتبارها الساحة التي تتواجد فيها الثورة بجسمها الأساسي. كيف ننظر لهذا التعارض؟ وكيف نحله؟.

أولاً يجب أن نقول إن هناك تعارضاً، هذا التعارض قائم على أساس تصورنا كثورة فلسطينية لحجم دورنا في عملية التحرير، مقابل تصور سوريا لحجم الدور الوطني الفلسطيني في عملية التحرير... هذه نقطة أولى.

نقطة ثانية هي موضع تعارض، وهي كيف نفهم القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وهل يصل هذا الموضوع إلى حد أنه لا شأن لسوريا بأي شكل من الأشكال في الموضوع الفلسطيني؟ أيضاً هذا سؤال من حق كلا طرفي العلاقة أن يطرحاه لأسباب عديدة.

ثم هناك نقطة ثالثة وهي أن المنظمة الآن، بفصائلها الأساسية، انتقلت إلى سوريا، مما يعطي الحق لسوريا، كنظام وطني، أن تقف أمام كيفية تنظيم وجود الثورة على الأرض السورية، لأن وجود الثورة في بيروت مهما تحدَّثنا عن إيجابياته، كان له سلبيات نحن ننتقدها ومن حق سوريا أن تسألنا كيف نتصوَّر وجودنا فيها؟

النقطة الأساسية التي أحب أن أركِّز عليها هي أنه على ضوء فهمنا لخريطة التناقضات يجب أن نحرص على حل كافة هذه التعارضات من خلال الحوار الديمقراطي.

أنا اعتقلت في سجن المزة مرتين، ويمكن أن أعتقل لمرة ثالثة، وليست

هذه مشكلة، لكن على ضوء فهمي المسؤول لخريطة التعارضات الآن، فإن سوريا التي تقف ضد كمب ديفيد، والتي تقف ضد اتفاق ١٧ أيار بين السلطة اللبنانية والكيان الصهيوني يجعلني أصل مع سوريا إلى صيغة تنظيم وجود الثورة على الأرض السورية بشكل يمكِّن الثورة من لعب دورها الوطني الفعَّال في ساحة الأرض المحتلة وفي الأردن، وما عدا ذلك، سنقوم بمسؤوليتنا في ممارسة مهمات حركة التحرر الوطني الفلسطيني بما لا يؤذي أو بما لا يتعارض مع سوريا. لذلك ذكرت أن الطريقة التي عولج بها موضوع سوريا شكَّلت خطأ كبيراً وحملت المسؤولية فيها لليمين الفلسطيني.

ليس هناك مجال لمعارك إعلامية أو سياسية الآن مع سوريا لأن هذا سيكون خطأ كبيراً في هذا الوقت. وإذا كان هناك مشاكل مع سوريا يجب حلها بالشكل الذي يضمن شيئين: الشيء الأول هو أن نكون متواجدين على الأرض السورية، والشيء الثاني هو أن للثورة عملها ومهامها في الأرض المحتلة وفي الأردن وفي الجنوب اللبناني. إن وجود الثورة الفلسطينية العلني على الأرض السورية واستفادتها من هذه الساحة لمساندة النضال الوطني في الأردن والنضال الوطني اللبناني في جنوب لبنان ومقاومة العدو الصهيوني في الجنوب اللبناني وتقديم العون والإسناد والمساهمة في النضال الوطني الفلسطيني داخل الأرض المحتلة هي أمور هامة وأساسية، ووجودنا على الأرض السورية يساعدنا كثيراً على تحقيق هذه المهام.

يمكن أن يقال لنا إن هذا الإسناد يمكن أن يتم من أي ساحة من

الساحات، وسواء كنا موجودين في سوريا بشكل علني أو بشكل سري، لكني أقول إن الإسناد يتم بشكل أفضل وبشكل أكمل من خلال تمتعنا بالحرية الممكنة من الحركة على الأرض السورية، ومن جهة أخرى نحن بحاجة لسوريا وسوريا بحاجة لنا لكوننا نقف وإيَّاها معاً في المعسكر المعادي للمخططات الإمبريالية الأميركية المرسومة للمنطقة في هذه اللحظة.

أحببت أن أشير إلى هذه القاعدة في حل التعارضات، وإذا كنت تنتقدني أو تلومني على عدم ذكر هذا الموضوع، فإنني أقول إن ذلك ناجم عن قناعة، لأننا أصحاب وجهة نظر تقول إنه يجب أن نرى التناقضات الداخلية قبل أن نرى العوامل الخارجية. هذا قانون في التناقضات. عندما تنظر للتناقضات وكيف تتفجَّر وما هي العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في التفجير، يجب أن تقف أمام التناقضات والعوامل الداخلية قبل أن تقف أمام العوامل الخارجية.

ألم يكن بإمكاننا أن نكون في وضع أفضل لو تمكّنا من معالجة هذه التناقضات الداخلية؟ طبعاً بإمكاننا أن نكون بوضع أفضل.. الآن عندما تتشابك الأمور، لا أحد يستطيع أن يمنع هذا التشابك، لأن هناك سياسة يمينية كادت أن تؤدي إلى الانحراف، وبالتالي كان لا بد من ردة فعل. هذا هو السبب الرئيسي، كما ذكرت وأعيد وأكرر، أن ترى الأنظمة العربية وقوى أخرى، هذه التعارضات وكيف يمكن أن تستفيد منها وتجيِّرها لوجهة نظرها، هذا طبيعي.

بالنسبة لموضوع الجمع بين الإصلاح ومحاولة فرض الآراء بالقوة فإنه

لا يوجد أمامنا طريق إلاَّ تعبئة جماهيرية واسعة، ولا يوجد غير هذا الطريق. طبعاً التفاعلات السياسية يجب أن تستمر. نحن أملنا أن لا يقع التناحر لأننا نعرف أن هذا التناحر غير المبرر والمدمِّر، ينظر لكل هذا الكلام على أنه كلام مثالي وكلام فارغ. أنا أعرف هذا. إن سلاحنا الأساسي هو الجماهير التي نستطيع أن نجنِّدها للوقوف معنا في هذه الفترة، والتي إذا نجحنا في تعبئتها نستطيع أن نخلق قوة تمنع الاقتتال الذي ستكون نتائجه أوضح بعد سنة أو أكثر. إنَّنا إذا لم نستطع أن نمنع الاقتتال فعلى الأقل يجب أن لا نتحمَّل مسؤوليته، وبالعكس نتحمَّل قول الكلمة المسؤولة والجريئة بشأنه.

سؤال:

إن برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي يطالب باتخاذ موقف من مشروع فاس ويقول إنه يجب النضال ضد المفهوم الرجعي لمقررات فاس والذي يريد أن يجعل منها مَعْبَراً للاعتراف بالعدو الصهيوني والدخول في دائرة المشاريع الأميركية، فهل هناك مفهوماً رجعياً للقرار ومفهوماً آخر غير رجعي؟ وهذا يقودنا إلى نقطة أساسية وهي فهم المرحلية في النضال، فهل لفهم المرحلية على أساس إنهاء الصراع عن طريق الاعتراف بالعدو، أم على أساس الاستمرار في الصراع معه؟

ولماذا لم يتضمَّن برنامج الوحدة والإصلاح الإشارة لمذكرة المجلس المركزي خاصة وأنه إذا تضمنها فإن ذلك سيعطيه إمكانية حركة في الواقع العملي، وكيف تنظرون إلى الانتفاضة في فتح، وعلى أي أساس يمكن أن تتحالفوا معها؟

الحكيم:

أريد أن أتطرّق إلى موضوع أساسي تحدّثت فيه، وهو موضوع مشروع قمة فاس، والمرحلية. نحن مستعدون أن نرتقي ببرنامج الوحدة الوطنية إلى أعلى حد ممكن، الشرط الوحيد لنا هو التعاطي بعملية في طرح برامجنا.

فيما يتعلّق بموضوع فاس.. فإن لنا كجبهة شعبية موقفاً واضحاً منه أعلن عنه ممثلنا في اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. فور انتهاء مؤتمر فاس الثاني. نحن اعترضنا بالفعل على البند السابع، طبعاً لا يمكن أن نعترض على أن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لا يمكن أن نعترض على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، لكن النقطة الأساسية في الاعتراض كانت فعلاً البند السابع. لم يذكر موضوع فاس مرّة إلاّ وكان موقف الجبهة الشعبية واضحاً إزاءه. سجّلنا اعتراضنا عليه في المجلس الوطني وأدبياتنا واضحة بشأنه وبرنامج الإصلاح واضح بشأنه. وإذا استطعنا أن نقفز بالبرنامج السياسي الموضوع للوحدة والإصلاح بحيث نقصر الموضوع السياسي والتعاطي السياسي على برنامجنا الوطني الفلسطيني فقط فلن يكون لنا كجبهة شعبية أي اعتراض، لكن نريد في نفس الوقت أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: ما هو القاسم المشترك رغم أن موضوع التسوية ونهج التسوية هي قضايا خلاف رئيسية في الساحة الفلسطينية وجعلتنا ننسحب على أساسها من اللجنة التنفيذية لفترة من الوقت دون أن ننسحب من م. ت. ف. وشكّلنا جبهة رفض وكنا حريصين في كل مناسبة أن نقول إنها جبهة لتصحيح الخط السياسي

لمنظمة التحرير.

إذن خلاصة جوابي حول هذا الموضوع أن برنامج الوحدة والإصلاح عالج البند السابع فيما يتعلّق بضرورة الابتعاد عن مشاريع التسوية كلها. نحن سنكون مع وجهة النظر التي تؤيد هذا الشيء، ولكن مع رؤيتنا أننا نريد أن نضع برنامجاً لمجمل الساحة الفلسطينية وليس للجبهة الشعبية أو لمجموعة فصائل ضمن م. ت. ف.

كيف نفهم المرحلية في النضال، موضوع أساسي جداً لا أريد أن أدخل فيه بالتفصيل هنا، لكن في برنامجنا السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، هناك فصل اسمه المرحلية في النضال وكيف نفهمها، وهناك تفريق واضح بين المرحلية كما نفهمها نحن وبين المرحلية التي اتخذت ستاراً للتسويات، واتخذت ستاراً للانزلاق العربي للاعتراف بإسرائيل، وهذا ما حصل من قبل نظام السادات. هناك فرق واضح ما بين المرحلية في النضال، وما بين نهج التسوية.

بالنسبة لموضوع فتح ما زال لدينا أمل في توحيدها، أنا أردت فقط أن أبلور حاجة الظاهرة الإحتجاجية للإجابة على مجموعة موضوعات لم يعد من الممكن أن نتهرّب منها.. أنا قلت إن الثورة الفلسطينية فيها مجال لتيار وطني وتيار وطني تقدمي، وتيار ديمقراطي، وتيار ديمقراطي ثوري، تيار ماركسي لينيني كما هو حاصل. وإذا أضفت إلى ما ذكرته موضوع اليمين وهل هناك يمين أم لا، تتضح أهمية وضرورة وقفة الظاهرة الاحتجاجية أمام إعطاء أجوبة حول موضوعات مطروحة على الساحة، وقد لا تكون مطروحة في أذهانهم على ضوء انشغالهم في الاقتتال، ولكن

اسمحوا لنا أن تكون مطروحة في أذهاننا عندما يطرح أمامنا سؤال، ماذا عن تحالفكم وكيف تنظرون لتحالفكم مع هذه الظاهرة.

إنَّ أول تعديل لبرنامج الوحدة والإصلاح يمكن أن يتضمَّن موافقتنا على مذكرة المجلس المركزي، لأننا فعلاً نؤمن ونتمنى أن يوافق الجميع على هذه المذكرة ويطبِّقونها، وأعلنَّا ذلك بموقف، لكن كون برنامج الوحدة والإصلاح لم يتطرَّقْ إلى هذه النقطة فإن ذلك لا يعني إهمالنا أو تقليلنا من شأن هذه المذكرة.

الظاهرة الاحتجاجية منذ اللحظة الأولى اتخذت شكل احتجاج عسكري، لكن أنا أعرف أن الأخ أبو موسى، الذي أقدِّره وأحترمه، عندما ذهب لأول قاعدة قال لمن فيها نحن هذه رؤيتنا للأمور، والذي يرى الأمور بهذا الشكل يبقى معنا وأهلاً وسهلاً، ومن رؤيته تختلف فالطريق مفتوحة ليختار الخط الذي يريده.

هذا هو الأسلوب الذي كان من الممكن أن يلف، ثم يجمع ثم يجمع ثم يجمع، ولا يعطي لليمين فرصة جرِّنا لخطأ أصبح من وجهة نظر جماهيرنا مدمِّراً، وأصبحت جماهيرنا تحمل المسؤولية فيه لكلا طرفي «فتح».

زيارة عرفات لنظام كمب ديفيد
انحراف خطير عن طريق الثورة الوطنية

(تحليل الدكتور حبش لزيارة عرفات للقاهرة، قدِّم بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٨٤)

هناك مقولة علمية تقول إن السياسة هي اقتصاد مكثّف.. هل هذه المقولة تنطبق على سياسة كمب ديفيد؟ الجواب نعم وبالتأكيد، وإذا كان من الصعب أن نرى بوضوح الجذور الاقتصادية لبعض السياسات فإن سياسة كمب ديفيد ونهجها لها جذور اقتصادية واضحة كل الوضوح، فسياسة كمب ديفيد لم تأتِ بالصدفة، وهي ليست سياسة السادات كشخص رغم الدور الشخصي للسادات في هذه السياسة. سياسة كمب ديفيد أتت كمحصلة لنضوج مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية تتعلّق بكافة الأطراف المعنية بهذه السياسة، من المفيد أن يبقى هذا التحليل لنهج كمب ديفيد، وما يمثله هذا النهج وأسسه الاقتصادية والاجتماعية ماثلة في أذهاننا باستمرار ونحن نقاتل من أجل إسقاطه.

نهج كمب ديفيد أتى كمحصلة لتطورات اقتصادية نضجت في السبعينات وتناولت الأطراف الثلاثة المعنية به، أقصد بذلك البرجوازية العربية المستسلمة، مصالح الإمبريالية الاقتصادية في المنطقة العربية، ثم متطلبات نمو الاقتصاد الصهيوني.

إذن هنالك عوامل موضوعية اقتصادية دافعة وضاغطة باتجاه سير شريحة من البرجوازية العربية في نهج كمب ديفيد. ما الذي حصل؟.. ما هو التطور الاقتصادي الذي حصل وجعل البرجوازية العربية

الكومبرادورية بشكل خاص تسير في هذا النهج وتتحمس له؟ الذي حصل شيء واضح ومحدَّد وحاسم وكبير. أقصد بذلك تراكم الثروات النفطية، التي بدأت بالتدفق على الوطن العربي بشكل خاص بعد عام ١٩٧٣، في أيدي هذه الشرائح. قبل ١٩٧٣ كانت هناك ثروة نفطية في عدد من البلدان العربية، كما تدفق البترو ـ دولار على الوطن العربي، وأصبحنا نلمس تأثير هذا التدفق للبترو ـ دولار في بلدان مثل الكويت، أو في بلدان مثل السعودية، لكن الذي حصل أنه بعد عام ١٩٧٣ تضاعفت أسعار النفط وكمية الثروة النفطية متمثلة بالبترو ـ دولار وفاقت كل حدود التصوُّر الذي كان سابقاً في أذهاننا.

بعد عام ١٩٧٣ أصبح حجم الثروة النفطية التي أخذت تتدفّق على الوطن العربي بحدود ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، إن لم أكن مخطئاً، فهل بقي هذا الدخل على صعيد الجانب العربي الرسمي بدون تأثيرات تعكس نفسها على الجانب السياسي؟ يستحيل لأنه من الطبيعي جداً أن يعكس هذا الوضع الاقتصادي الجديد نفسه في تطورات سياسية واجتماعية كبيرة جداً. فكيف يعكس نفسه؟ بضرورة الحرص، حرص الطبقة صاحبة هذا الدخل، على حماية هذا الدخل، وحماية مصالحها التي نتجت عنه. هذا الذي حصل فيما يتعلّق بالجانب العربي.. ماذا حصل على الجانب الإمبريالي؟ أيضاً على الجانب الإمبريالي أصبح هنالك وضوح أكثر من أي وقت مضى فيما يتعلّق باستعمار منطقة الشرق الأوسط.. وضوح لأهمية المحافظة، بل الاستماتة في سبيل المحافظة على ثروات هذه المنطقة.. على مصالح الإمبريالية في هذه المنطقة، وبشكلٍ خاص المصالح

النفطية. وأعتقد أنكم كمثقفين لا بد وأن تكونوا قد اطلعتم على القول إنَّ النفط، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، هو الشريان الذي يحافظ على بقاء النظام الرأسمالي العالمي.

طبعاً أنا أدرك مخطط الطاقة الإمبريالي الذي وضع لتقليص الأهمية النفطية لهذه المنطقة، فأثناء إدارة كارتر، شكلت لجنة على مستوى عالٍ جداً همها أن تقلّل من اعتماد أميركا، ومن اعتماد البلدان الرأسمالية الأخرى، على نفط هذه المنطقة، أنا أدرك ذلك جيداً، وأدرك أيضاً أن النظرة الاستراتيجية الأميركية للسنوات العشر القادمة، والمرتبطة بسباق التسلح وضرورة كسب هذا السباق أصبحت تعتبر أن هناك معادن ومعظمها في بلدان العالم الثالث تفوق في أهميتها أهمية النفط. ولكني أدرك أن الإمبريالية الأميركية، والإمبريالية بشكل عام، ما زالت تعتبر النفط شرياناً أساسياً ومادة أساسية لاستمرار اقتصاديات العالم الرأسمالي. هذا الموضوع اتضح.. قد تقولون لي إنه منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت الإمبريالية ككل، وخاصة الإمبريالية الأميركية، متنبّهة لأهمية النفط بدليل أن أميركا كانت حريصة على أن تأخذ امتيازات النفط في السعودية بعد الحرب العالمية الأولى. هذا صحيح، ولكن أهمية النفط إلى هذا الحد، وإلى هذا المستوى أيضاً، تبلورت بشكل واضح في الستينات وفي السبعينات. ولدى انهيار نظام الشاه من ناحية، وإمكانية تحقيق انتصارات للشعوب في المنطقة العربية تهدد مصالح الإمبريالية من ناحية ثانية، استنفرت الإمبريالية كل الاستنفار. وأتى كارتر بنفسه ليمضي أسبوعاً كاملاً في هذه المنطقة، لماذا لم يوفد رئيس الولايات المتحدة وزير

الخارجية؟ لقد أتى بنفسه، ليس ليوم أو يومين، بل قضى ما لا يقل عن أسبوع حتى يضمن تنفيذ سياسة كمب ديفيد، فماذا تعني سياسة كمب ديفيد بالنسبة لأميركا؟؟.

بالنسبة للجانب العربي الرسمي آمل أن أكون قد بيَّنت أن سياسة كمب ديفيد تعني رغبة هذه الطبقة، واستماتة هذه الطبقة في المحافظة على مصالحها، أما بالنسبة للإمبريالية الأميركية فإن سياسة كمب ديفيد تعني المحافظة على الثروة النفطية، وتعني إزالة عقبة أساسية تهدد هذه المصالح، وأقصد الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشكّل عقبة في طريق المخطط الإمبريالي الأميركي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط. إن الإمبريالية عامة والأميركية منها بشكل خاص عندما ترى أن مصالحها البترولية مهددة تسعى للمحافظة عليها. ولكن، من أين يأتي تهديد هذه المصالح؟ إنه يأتي من قبل الشعوب العربية.. من قبل حركة التحرر الوطني العربي. حتى تحافظ الإمبريالية الأميركية على هذه المصالح، كانت هناك عقبة تعترضها وهي الصراع الصهيوني ـ العربي الرسمي. وكانت تريد حلاً لهذا الموضوع، لأن بقاء هذا الصراع يهدد التحالف الطبيعي المصلحي الذي يجب أن يقوم ما بين الإمبريالية والرجعية، والبرجوازية العربية المستسلمة من ناحية، وما بين الشريك الآخر للإمبريالية وهو الصهيونية وإسرائيل. كلكم تعرفون أن جريمة اقتلاع شعب من أرضه في عام ١٩٤٨ لم تمكّن حتى الأنظمة العربية الرجعية من الاعتراف بـ «إسرائيل» أو من التعاون معها. كانت جريمة تشريد الشعب الفلسطيني تمنع حتى الحكّام العرب الرجعيين من

التفكير بأي نوع من الاعتراف بالكيان الصهيوني أو تمنعهم من التفكير بأي نوع من التعاون علناً، وبالتالي تعرفون أن جامعة الدول العربية بكافة أنظمتها بما في ذلك الأنظمة الرجعية ساهمت في قرارات المقاطعة، مقاطعة هذا الكيان سياسياً واقتصادياً. وكان ذلك يشكل عقبة في وجه أميركا التي تريد من كافة القوى التي ترتبط بها مصالحها الاقتصادية الوقوف في وجه القوى التي تهدد هذه المصالح. سياسة كمب ديفيد استهدفت تذليل هذه العقبة. ماذا عن الجانب «الإسرائيلي»؟! على الجانب «الإسرائيلي» أيضاً حصل تطور اقتصادي هام جعل «إسرائيل» قوة ضاغطة ودافعة باتجاه سياسة كمب ديفيد ونهج كمب ديفيد. قد يقال إن هذا الموضوع واضح كل الوضوح لأن «إسرائيل» منذ عام ١٩٤٨ كانت تريد أن تتعامل بشكلٍ طبيعي مع المنطقة العربية.. وكانت ترى أن مصلحتها الاقتصادية تتطلّب فوراً أن يجري الاعتراف بها والتعاون الاقتصادي معها، لكن الفارق أيضاً ما بين عام ١٩٤٨ وما بين السبعينات أن «إسرائيل» أصبحت قوة ضاغطة باتجاه سياسة كمب ديفيد لا تكتفي بالتمني، بل إنها على استعداد لأن تدفع وتضغط لأن مصالحها الاقتصادية باتت تتطلّب هذا الضغط.

«إسرائيل» بعد ١٩٦٧ بشكل خاص لمست بالملموس ماذا يعني أن تفتح أمامها الأسواق العربية رسمياً وشرعياً. لمست بالملموس الآن أن حوالى خُمْس إجمالي صادراتها تذهب إلى الضفة الغربية وغزة. ما معنى ذلك؟؟! من يقرأ أزمة «إسرائيل» الاقتصادية التي يجري الحديث عنها الآن يشعر بمدى حساسية «إسرائيل» تجاه ما يسمى الميزان التجاري.

بمعنى ميزان الصادرات مقابل الواردات فـ «إسرائيل» تصدِّر للولايات المتحدة كما تعرفون، وتصدِّر لأوروبا كلها، وتصدِّر لأميركا اللاتينية، ولكن الضفة الغربية وغزة تأخذان الآن خُمْس صادرات «إسرائيل». ومن الطبيعي أن تقول «إسرائيل» ماذا إذا جرى التطبيع مع لبنان؟ ماذا إذا جرى التطبيع مع الأردن؟! ماذا إذا جرى التطبيع مع مصر؟!. إن سياسة كمب ديفيد هي تعبير عن التقاء المصالح الاقتصادية ما بين هذه الأطراف الثلاثة. الرجعية العربية والبرجوازية العربية المستسلمة، والإمبريالية، وبشكل خاص الإمبريالية الأميركية، و«إسرائيل».. هذه هي القوى الدافعة باتجاه كمب ديفيد. أقول ذلك لأبيِّن أنه لا يمكن مناهضة سياسة كمب ديفيد والانتصار عليها إلاَّ من خلال التحالف السياسي الطبقي الفلسطيني ـ العربي ـ العالمي الذي يرى مصالحه مهدَّدة من خلال هذا التحالف المعادي وبالتالي يعيش حالة استنفار حتى ينتصر على سياسة كمب ديفيد. لا تظنوا أن سياسة كمب ديفيد ومحاربة هذه السياسة ستكون قضية سهلة أو بسيطة.

هذا عنوان نضالات طويلة قادمة على الساحة الفلسطينية وعلى الساحة العربية، ويجب أن تنتهي بالانتصار على «إسرائيل» والرجعية العربية والبرجوازية المستسلمة والانتصار على الإمبريالية. قد تقولون جئنا لنسمع عن خطوة «أبو عمار» الأخيرة، هذا أكيد، لكنني شعرت أنه لا بد من هذه المقدمة لأنني آمل أن يكون الارتباط واضحاً ما بين خطوة «أبو عمار» الأخيرة وما بين سياسة كمب ديفيد ونهج كمب ديفيد وخطورة هذا النهج ومقومات الانتصار عليه. أيضاً اسمحوا لي أن أتناول زيارة

ياسر عرفات الأخيرة إلى القاهرة ومعانيها ومضامينها السياسية والتنظيمية، وأن أطرح عليكم السؤال التالي: هل نظام حسني مبارك يختلف جوهرياً عن نظام السادات؟!!! إن التبسيط في التحليل قد يقود إلى فكرة تقول إن نهج كمب ديفيد هو السادات، والسادات قد انتهى، وأتى الآن بدلاً منه حسني مبارك. فلماذا نبقى «دغمائيين» ولا نرى الفوارق التفصيلية العديدة والتي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار ما بين نظام السادات ونظام حسني مبارك؟.

لا أستطيع أن أقول إن نظام السادات هو نسخة طبق الأصل عن نظام حسني مبارك، لأنه حتى لو اقتصر الموضوع على فارق الشخصية القيادية فهذا فارق يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وفي اعتقادي أن هنالك فوارق بين النظامين، ولكن نحن في نهاية الأمر مطالبون بالإجابة على السؤال التالي: **هل نظام حسني مبارك، بالفروقات التي يعبّر عنها، أي الفروقات ما بينه وما بين نظام السادات، هل يستهدف الخروج من إطار كمب ديفيد أم يستهدف تعريب كمب ديفيد ليشمل المنطقة، أي ليصبح مقبولاً من المنطقة؟!!.**

هذا سؤال أرجوكم أن تفكّروا به بمسؤولية. جوابي واضح كل الوضوح ليس على أساس التصريحات السياسية فقط، وإنما أيضاً بناء على تتبع الحركة الاجتماعية والاقتصادية داخل مصر. إن جوابي على ضوء هذه العوامل أن حسني مبارك يستهدف من الفروقات التكتيكية بينه وبين السادات تمديد نهج كمب ديفيد على المنطقة العربية. أعتقد أنني لست بحاجة أن أسرد التصريحات اليومية التي تعلن

أن حسني مبارك متشبث بجوهر سياسة كمب ديفيد. يكفي أن أذكّركم بالموقف السياسي الأخير لنظام حسني مبارك على أثر اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي تمت ما بين شامير وريغان قبل بضعة أسابيع. ففي اليوم الثاني لإعلان الاتفاق صدرت تصريحات (عنترية) من قبل نظام حسني مبارك تقول إن هذا يهدد دور أميركا في المنطقة ويهدد دورها كوسيط.. إلخ، بعد ذلك صدرت تصريحات تقول، استطعنا أن نتفهَّم وجهة نظر أميركا فيما يتعلّق بهذا التحالف، أي هذه الاتفاقية التي عقدت ما بين شامير وريغان.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي آمل أن يكون بينكم رفيق من الحركة الوطنية المصرية ليقول لكم إن كافة المراهنات التي تصورتها الحركة الوطنية المصرية لإمكانية خروج نظام حسني مبارك من نطاق كمب ديفيد قد فشلت.

نقطة ثالثة أريد أن أجلوها وهي هل هذا التحالف الثلاثي بين الإمبريالية (المتمثلة في أميركا في هذه اللحظة) ـ والصهيونية ـ والبرجوازية الرجعية المستسلمة، ينهي موضوع التعارضات ما بين أطراف هذا المعسكر الثلاثي المتحالف؟! الجواب لا. ولكن كل هذه التعارضات تتم داخل إطار نهج كمب ديفيد وعلى أرضيته. هذه أهم نقطة نرجو أن نستفيد منها جميعاً في ما نكتب صحافياً. لأن الدخول في إطار كمب ديفيد لا يلغي التعارضات.. لا ينهي التعارضات ما بين الجانب العربي، والجانب الإمبريالي، لا ينهي التعارضات ما بين الجانب العربي والجانب «الإسرائيلي» بل ستبقى هناك تعارضات.

إن الطرف العربي المستسلم أو الفلسطيني المستسلم سيستند باستمرار على هذه التعارضات لتضليل الجماهير. ومهمتنا أن نفضح هذا الطرف العربي أو الفلسطيني الذي رسا بالاتجاه المعادي لنا والمعادي للجماهير والحركة الوطنية التي تقود هذه الجماهير.

تعرفون قصة المفاوضات الطويلة التي دارت ما بين السادات و« إسرائيل » بإشراف أميركا قبل عقد معاهدات كمب ديفيد النهائية. ففي حين زار السادات إسرائيل بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧٧، فإن اتفاقيات كمب ديفيد الرسمية وقعت في آذار ١٩٧٩، معنى ذلك أنه كان هنالك عامان تقريباً ما بين الزيارة وما بين عقد الاتفاقيات. وقد صدرت خلال هاتين السنتين كثير من الأصوات لتقول إن من يتتبع هذه المفاوضات تفصيلياً يجد أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي لن ينتهي.. ربما يكون البعض قد راهن على فشل هذه الاتفاقيات، حتى الصحافة الغربية كانت تقول أثناء انعقاد كمب ديفيد في أميركا إن هذه المفاوضات تتأرجح ما بين النجاح وما بين الفشل. بل إن قمة بغداد كما تذكرون، أرسلت وفداً للقاهرة على أساس إمكانية أن يعود السادات ويعدل عن هذه السياسة. لكن هذا المثل يدل أنه بعد أن يحسم الموقف السياسي ـ موقف كمب ديفيد ـ وبعد أن تضع أي قوة فلسطينية أو عربية نفسها في إطار معسكر كمب ديفيد، فإنها تسعى لمعالجة كافة هذه التعارضات الحقيقية ولكن ضمن هذا الإطار. الآن ننتقل إلى المناسبة السياسية التي اضطرتنا إلى كل هذه المقدمة الطويلة.. أقصد بذلك زيارة ياسر عرفات إلى القاهرة ولقاءه مع نظام حسني مبارك. ماذا تعني هذه الزيارة؟! وماذا سيترتب عليها؟؟

ما هو تصوُّر ياسر عرفات للنجاح في هذه السياسة؟؟ ما هو السيناريو السياسي في ذهن عرفات بعد هذه الخطوة؟؟ ما هو السيناريو التنظيمي في ذهن عرفات بعد هذه الخطوة؟؟ ما هو السيناريو الجماهيري في ذهن عرفات بعد هذه الخطوة؟؟ وعلى ضوء كل ذلك ما هو الموقف العام من هذه الخطوة؟؟ ما هي مجموعة الخطوط التكتيكية التي يجب أن نراعيها حتى نربح المعركة ضد هذا النهج في الساحة الفلسطينية؟ ثم ما هي واجباتنا في هذه المرحلة ليعيش شعبنا الفلسطيني حالة استنفار حقيقية لإحباط هذه الخطوة؟!.

زيارة عرفات للقاهرة لها مغزى سياسي هام وخطير.. أقول ذلك لأن معظم البيانات ومعظم التصريحات التي صدرت بعد هذه الخطوة كانت تدينها لأنها مثلت خروجاً عن قرارات المجلس الوطني في دورته السادسة عشرة.. هل تكفي مثل هذه التعابير لتبيان حقيقة الخطوة؟!!، هل هذه هي التعابير المطلوبة الآن لإحداث حالة الاستنفار للجماهير الفلسطينية في مواجهة هذه الخطوة؟!!!، جوابي لا. لأن الموضوع إذا كان مجرَّد تصرُّف فردي وخروج عن أصول القيادة الجماعية فليست هذه هي المرة الأولى ولا الألف التي يتصرَّف بها ياسر عرفات على أساس قيادة فردية وعلى أساس انفرادي. إن هذه الخطوة ليست الأولى التي تضرب بها قواعد القيادة الجماعية. ولذلك فإن وصفها كخروج عن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني أو كمبادرة شخصية كما فعل بيان اللجنة المركزية لـ « فتح » لا يفي بالغرض بل إنه لا يساعد في إحداث حالة الاستنفار التي يجب أن يعيشها شعبنا الفلسطيني إزاء خطورة هذه الخطوة.

إن المعنى السياسي الحقيقي لهذه الخطوة هو محاولة ياسر عرفات وضع (م. ت. ف) على أرضية كمب ديفيد التي شرحناها.. هذا هو معنى الخطوة!.

من هنا لا يكفي أن نقول إنها ضرب للقيادة الجماعية، لأن هذا ممكن أن ينطبق على حالة الخروقات التي كان يقوم بها ياسر عرفات قبل هذه الخطوة وهي عديدة جداً.. لا يكفي أن نقول إنها خروج عن مقررات المجلس الوطني لأنه خرج مرّات عديدة جداً عن مقررات المجلس الوطني.

زيارة ياسر عرفات للقاهرة لها مغزى سياسي. وهذا المغزى السياسي هو وضع (م. ت. ف) بكل ما تعنيه كمحصلة لنضال الشعب الفلسطيني على مدى (١٨) عاماً، على أرضية كمب ديفيد، هذه هي حقيقة ما قام به عرفات هذه المرة.

إن هدفي الأساسي من الحديث هنا هو أن أؤكد على هذه النقطة.. إنه عندما طرح عليَّ أن أتحدَّث في اتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين قبلت بدون تردد، لأن هذا العدد من الكتّاب والصحافيين عندما يستنفر قوته وطاقاته يستطيع أن يلعب دوراً في حماية (م. ت. ف) والثورة الفلسطينية من أن تنتهي في إطار كمب ديفيد على الأرضية الصهيونية وعلى الأرضية الإمبريالية الأميركية وعلى أرضية الرجعية العربية.

نحن كجبهة شعبية في عام ١٩٨٣ وبعد خروجنا من بيروت، حاولنا في حدود قدراتنا أن نستخلص المواقف السياسية البنّاءة تجاه ما يواجه الساحة الفلسطينية من معضلات حقيقية. بعد بيروت لأول مرة يبدي

اليمين الفلسطيني استعداداً ضمنياً للتعاطي مع الحلول الأميركية، ومن الطبيعي أن نسأل أنفسنا طالما لدينا هذا التقييم الذي يقول إن ياسر عرفات يبدي استعداداً ضمنيا للتعاطي مع الحلول الأميركية، كان من الطبيعي أن نسأل أنفسنا سؤالين اثنين: ماذا ستكون نتيجة هذا الاستعداد الضمني في النهاية؟؟، وما هو الموقف في حالة تبلور هذا الاستعداد؟

وبنينا مواقفنا على قاعدة هذه الحقيقة، وكان جوابنا **إنَّه في ظل الظروف الصعبة على الصعيد العربي الرسمي وعلى الصعيد الفلسطيني، وفي ظل عدم امتلاكنا لحرية الحركة بعد خروجنا من بيروت.. إلخ، من الطبيعي أن يتبلور هذا الاستعداد الضمني لدى القوى اليمينية إلى شيء ملموس. وترتّب على هذا السؤال، السؤال التالي: ماذا سنعمل في حالة تحوّل هذا الاستعداد إلى شكلٍ ملموس وممارسة ملموسة؟ فكان رأينا فوراً أننا سنتصدَّر معركتنا الوطنية لخوض المعركة ضد هذا النهج الاستسلامي - نهج كمب ديفيد - لا** أريد أن أستعمل تعابير تثير النقاش اللفظي في هذه الندوة، لكن أريد أن أذكر أننا عندما كنا نتناول نهج كمب ديفيد على الساحة العربية كنا كلنا نستعمل تعبير نهج كمب ديفيد الخياني بدون تردُّد.. كلنا كنا نستعمل تعبير كمب ديفيد الخياني بدون أن يهتز ضميرنا، لأنه نهج خياني فعلاً، ليس لمصالح الطبقة البرجوازية، بل هو خيانة لمصلحة الطبقات الكادحة التي كانت متحالفة مع الطبقة البرجوازية. ثم رتبت هذه الشريحة المستسلمة من البرجوازية مصالحها الطبقية الخاصة ضاربة بعرض الحائط مصالح الطبقات التي كانت متحالفة معها في فترة من الفترات. هذا هو المعنى

الحقيقي لهذه الخطوة. الاستنفار يجب أن يكون في مستوى هذه الخطوة.

هل يكفي أن نقول إن مخاطر هذه الخطوة على الصعيد الفلسطيني تحمل خطر انتهاء (م . ت . ف) أبشع نهاية: سلعة رخيصة على طاولة المفاوضات الإمبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية؟ لا ، لا يكفي بالمعنى العلمي.

لا يكفي أن نقول بأن هذه الخطوة تمثل محاولة لوضع (م. ت. ف) على مائدة المساومات ضمن إطار كمب ديفيد.

هذه الخطوة لا تعني فقط أن (م . ت . ف) الرسمية ستدخل في إطار كمب ديفيد، بل إنها أيضاً تسهل عملية تعريب كمب ديفيد، وسنجابه دولياً وعربياً بالمنطق التالي: هل تريدون منا أن نكون ملكيين أكثر من الملك؟! هل تريدون منا أن نكون كاثوليك أكثر من البابا؟!!.

في لقائي مع رئيس دولة إفريقية شرح لي الصعوبات التي بدأوا يواجهونها في منظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلّق بموضوع العلاقات مع « إسرائيل ». الصعوبة تتلخّص بالشكل التالي: عندما كانت مصر، وكل الدول العربية الإفريقية، تطالب بمقاطعة « إسرائيل » اقتصادياً وسياسياً كانت المهمة سهلة، ونجحت القمة الإفريقية أكثر من مرة في اتخاذ قرارات مقاطعة شاملة سياسية واقتصادية ضد « إسرائيل ». بعد سياسة كمب ديفيد حيث أصبح لمصر سفارة في « إسرائيل »، أصبحت الصعوبة واضحة. كيف نستطيع أن نكون عرباً أكثر من العرب؟!، كيف نستطيع أن نكون كاثوليك أكثر من البابا؟!، كيف نستطيع أن

نكون ملكيين أكثر من الملك؟!! إن التحليل العلمي يقول إن هناك طبقة وأنظمة بكاملها تريد تعريب كمب ديفيد، وقبل زيارة عرفات لمصر، وبالإضافة إلى الأنظمة التي اصطفت مع كمب ديفيد، أقصد بذلك عمّان، والسودان، والصومال، كان هنالك النظام العراقي والأردني اللذان بدآ بالتعاطي مع النظام المصري. وطبعاً كلنا نعرف أن السعودية في الشرق والملك الحسن في المغرب هما عرّابا كمب ديفيد، ولكن ألا تعطي زيارة عرفات الآن المبرر النهائي لتعريب سياسة كمب ديفيد؟! هذه أيضاً ملاحظة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في تقييمنا لخطوة عرفات.

عرفات لم يخطُ هذه الخطوة دون أن يفكّر جيداً بما سيتلوها. لا أعتقد أن عرفات من الممكن أن يقدم على مثل هذه الخطوة وكأنها خطوة مقطوعة الجذور عمّا سبقها أو عمّا سيتلوها. تصوري أن هنالك سيناريو كاملاً في ذهن عرفات على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الجماهيري، وعلى الصعيد التنظيمي. أقول ذلك لأخرج بنتيجة خلاصتها أن من يظن أن معركتنا مع ياسر عرفات ستكون بسيطة وسهلة لأنه انحرف وطنياً يخطىء، ويخطىء إلى حدٍّ كبير.

ستكون معركتنا مع عرفات قاسية، وقاسية جداً، وستستمر لفترة طويلة، وخلال هذه الفترة سيستعمل عرفات كل أسلحته لضرب التيار الوطني الذي سيناهض هذه الخطوة.

اختصاراً للوقت سأقصر حديثي على السيناريو التنظيمي ثم السيناريو الجماهيري، الذي أعتقد أن عرفات سيقوم بتنفيذه، بمعنى كيف سيعالج

ياسر عرفات موضوع الجماهير تاركاً السيناريو التنظيمي الذي أنوي أنْ أتحدَّث به تفصيلياً، لأنني أعتقد أنَّه لن يكون هنالك خلاف حول موضوع السيناريو التنظيمي الذي يدور في ذهن عرفات. السيناريو التنظيمي في ذهن عرفات هو أن يربح الشرعية في أطر (م.ت.ف) ويقول: هذه هي (م.ت.ف) وهذه هي الشرعية، ونحن نحترم آراء الشعبية وآراء الديمقراطية وآراء من يعارضنا ولكن فلنحتكم إلى مؤسسات (م.ت.ب)، وحتى يربح المعركة ضمن هذه المؤسسات سيبدأ بالخطوات التالية:

أولاً: وحدة موقف اللجنة المركزية «لفتح» يضمن هذا الأساس التنظيمي الأول.. يضمن وحدة ما تبقّى من «فتح».

ثانياً: جبهة التحرير العربية موقفها هو موقف العراق وبالتالي فإنها أكثر حماساً من كثير من أعضاء اللجنة المركزية «لفتح» تجاه هذه الخطوة، وهذا ما تدلُّ عليه معلوماتنا حتى الآن.

ثالثاً: **يضمن أوسع إطار من المستقلين مستفيداً، بطبيعة الحال، من حالة الانهيار العربي ومستفيداً من الحالة الجماهيرية الفلسطينية. ولا أستبعد كمرحلة أولى، في سبيل تمرير هذه الخطوة على الجماهير الفلسطينية، أن لا يكون يائساً حتى في هذه اللحظة من الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية لتشكلا غطاءً له في مثل هذه الخطوة.**

وإذا لم ينجح في هذا المخطط يمكن أن يتنازل خطوة خطوة حتى يقتصر على تحالف اللجنة المركزية لفتح، وجبهة التحرير العربية مع المستقلين، ويقول هذه هي الشرعية الفلسطينية.

أذهب إلى أكثر من ذلك.. فيما لو فرضنا جدلاً أن اللجنة المركزية ستشكل عقبة في طريق هذا المخطط وإسناده، بمعنى وضع (م.ت.ف) على أرضية كمب ديفيد فإنه مستعد للاكتفاء بقسم من اللجنة المركزية والاستفادة من مؤسسات الرئاسة والمستسلمين ويقول هذه هي منظمة التحرير.

لكن هذا جانب واحد من السيناريو التنظيمي.

الجانب الهام من السيناريو التنظيمي هو تصوُّر ياسر عرفات لما يمكن أن يفعله الفريق المعارض لهذه الخطوة. إنه سيستند على إلقاء شتَّى التهم على معارضيه وقد عبَّر عن ذلك بقوله: (هؤلاء المعارضين أنا لا ألومهم لأنهم «عبيد روما» بمعنى «عبيد سوريا»).

عرفات يراهن أنه بعد فترة سيظهر أمام الناس أن «عبيد روما» هم فعلاً «عبيد روما». هذه مراهنة أساسية في ذهنه.

كما إني أتصوَّر أنه يعتقد أن القادة الفلسطينيين الموجودين في سوريا سوف يتحوَّلون بعد فترة من الوقت إلى مجرَّد لاجئين سياسيين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً.

هذا جانب من مراهنة أبو عمار. وأنا ذكرت هذا الجانب حتى نعرف كيف سنعالج هذا الموضوع. وهدفي من هذا الكلام أن أقول إن هذه المعركة لن تكون سهلة، وستكون قاسية.. قاسية من حيث أنه لا تزال هناك قطاعات جماهيرية لا بأس بها تؤيد أبو عمَّار.. وقاسية من زاوية قدرة التيار الوطني في الثورة على الاستمرار في الثورة المسلَّحة، وليس فقط في الاستمرار في تكتيل موقف سياسي ضد نهج أبو عمَّار.. لا أتصوَّر أنَّ أبو عمَّار يمكن أن يكون قد خطا هذه الخطوة دون تفكير

في كافة الموضوعات حتى على الصعيد الجماهيري.. إنني أطرح بعضاً من السيناريو المرسوم في ذهن أبو عمّار على الصعيد الجماهيري وهو الموضوع الحسّاس. فأبو عمّار ما زال يطمح أن يكون معه تيار جماهيري واسع يبقي على صورته السابقة في أذهان الجماهير الفلسطينية ونكون مخطئين إذا تصوّرنا عكس ذلك.

أبو عمّار يعرف أن الاحتلال ضاغط على نفوس جماهيرنا في الأرض المحتلة. أنا أعرف المواطن غير المسيّس الذي يأتي من الضفة الغربية أو غزة. ماذا يقول هؤلاء الناس وما هي القضية الرئيسية في أذهانهم؟؛ القضية الرئيسية بالنسبة لهم هي الاحتلال وموضوع المستوطنات.. أنا أعرف ذلك جيداً وأعرف أن أبو عمّار يراهن على أنه، ضمن دائرة كمب ديفيد، سيخرج بشيء. وهذا الشيء.. سيقدّمه للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وهذا الشيء في ظل الوضع العربي القائم حالياً، وفي ظل تجربة (١٨) عاماً من الكفاح المسلّح سيتظر له من قبل قطاعات من الجماهير أنه هو الشيء الوحيد الممكن، وأن هذا الشيء أفضل من لا شيء.

آمل أن يكون قد اتضح من كلامي أنه في ذهن أبو عمّار أن يفرز الساحة وأن يكون هذا الفرز لمصلحته طبقياً، وأن يأخذ معه الطبقة البرجوازية المستسلمة، وسيحاول أن يأخذ معه البرجوازية وقطاعات واسعة من الطبقات الكادحة المضلّلة لفترة من الوقت. تكتيكياً ينطلق من هذه الرؤيا ويجب أن ننطلق من محاولة منع أبو عمّار من النجاح في عملية الفرز من خلال:

أولاً: جعل عنوان المعركة «أبو عمّار ومن يؤيده علناً»، فليست مهمتنا

ان ندفع أي إنسان للموقع اللاوطني. مهمتنا ان نبقي على أي إنسان في الموقع الوطني حتى آخر لحظة ممكن أن يبقى فيها في هذا الموقع الوطني.

خط تكتيكي أساسي في خوض هذه المعركة هو جعل عنوان المعركة «ياسر عرفات ومن يؤيده علناً»، وقد أيّده حتى الآن من رؤساء البلديات فريج والشوا.. ولا يجوز توسيع الدائرة. على سبيل المثال إذا صدَرَت تصريحات تدين الخطوة ولا تطالب بالإقالة نرحّب بها.. أو تصريحات تدين الخطوة بشكلٍ خجول نرحّب بها.. نحاول أن نرفع هذا السقف.. مخطّط أبو عمّار أن يجعل الطبقة البرجوازية وطبقات أخرى تقف معه.. ومخطّطنا يجب أن يكون المخطّط المعاكس. أجرؤ على القول إنه حتى بالنسبة للجنة المركزية «لفتح» (قلت أجرؤ على القول لأنني أعرف حجم المعارضة لهذا الكلام بعد هذه الخطوة) أجرؤ على القول إنه بالنسبة للجنة المركزية «لفتح» إذا قلنا إننا سنسعى إلى فرز تيّار مهما كان بسيطاً ولو تمثّل في واحد أو اثنين بعد اتضاح المغزى السياسي لهذه الخطوة، أو جعلهم على الأقل يقولون إننا لا نستطيع أن نكون شركاء في هذا الحمل، فاعتقد أن هذا خط تكتيكي سليم ويجب أن نسير باتجاهه. يجب أن نمنع المخطّط الذي يسعى إلى الفرز من القيام بذلك ومعه قطاعات واسعة من الجماهير. هذا الخط مرتبط بموضوع محاولة بدء المعركة من خلال المؤسسات، وأنا من الآن أقول على ضوء التحليل السياسي الذي سبق أن قلته إن هذه الخطوة لها معانٍ سياسية، فإمّا أن تبقى (م.ت.ف) على الأرضية الوطنية أو تنتقل (م.ت.ف) إلى الأرضية اللاوطنية. سلفاً أقول إن الشرعية في هذه الحالة هي شرعية الموقف الوطني ويستحيل بل ويجب أن نناضل حتى يكون اجتهاد أي

إنسان يرى مخاطر هذه الخطوة هو محاربة هذه الخطوة ومحاولة كسب الشرعية إذا أمكن. هذه المحاولة ألا تستحق الجهد؟ أنا في رأيي تستحق كل جهد. إذا لم نأخذ الشرعية علينا أن نمنعه هو أيضاً من أخذ الشرعية.

إذا امتنع ثلث أعضاء المجلس الوطني عن المشاركة في أي دورة قادمة للمجلس الوطني هذا يجعل الدورة القادمة غير شرعية.

إذا لم نتمكن من الدعوة لمجلس وطني لإدانة خطوة أبو عمّار وإقالته على ضوء المعنى السياسي لهذه الخطوة، فلنحاول أن نحول دون أن يكتسي أبو عمّار بكساء الشرعية. إذا فشلنا في الخطوة الأولى والخطوة الثانية فيجب عدم التساهل بشأن الموقف الوطني وهذا هو الموقف الأساسي. لكن ألا يستحق هذا الموضوع بذل كل الجهد على ضوء ما تمثله (م. ت. ف) من مكتسبات؟!!.

أخيراً أيها الرفاق بالنسبة للوضع الذي تعيشه الساحة الفلسطينية، آمل أن تكون استخلاصاته النظرية راسخة في أذهانكم. هنالك استخلاص نظري أساسي وهو أنّ تحرير فلسطين، ولو على مراحل، بمعنى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء نستطيع تحريره من الأرض الفلسطينية، أصبح هدفاً نستطيع القول إن البرجوازية الفلسطينية وبرامجها لم تعد قادرة على تحقيقه. هذا هو الاستخلاص النظري الأساسي. قبل (١٨) عاماً، تصدّرت البرجوازية الكفاح المسلّح، وكانت صادقة في تحرير كامل التراب الفلسطيني ولو تمكّنت من تحرير كامل التراب الفلسطيني لما قصّرت، لكن أمام المسيرة وأمام الصعوبات التي

تعترض التحرير بدأت برامج البرجوازية بالتراجع البرنامجي مرحلة بعد مرحلة.

وفي هذا الاستخلاص النظري الأساسي، لا أستطيع القول إن مرحلة العطاء الوطني للبرجوازية قد سقطت بكاملها، ولكن أستطيع أن أقول إن علينا أن نناضل من أجل تحقيق تزايد متصل في حجم القوى الديمقراطية الثورية لتحتل يوماً بعد يوم موقعاً أفضل وأكثر فاعلية من أجل أن تحمي الثورة، ومن أجل أن تتمكّن من الحفاظ على استمرارها.

على صعيد المعركة السياسية التي ترتّبت على ضوء زيارة عرفات، فإن ذلك يفرض لقاءً واسعاً ميدانياً بين القوى والفصائل والتيارات والاتحادات التي عنوان موقفها هو إسقاط هذه الخطوة في الساحة الفلسطينية.. لا يمكن إسقاط هذه الخطوة عن طريق البيانات والمواقف المتطرفة.. إسقاط هذه الخطوة يتم عن طريق حالة استنفار إيديولوجية، سياسية، تنظيمية، جماهيرية تعيشها الطلائع الفلسطينية. وأيضاً حالة استنفار تعيشها كل الجماهير الفلسطينية لإسقاط هذه الخطوة، وإسقاط كل من يقف معها ويؤيدها علناً.

إن الموضوع لا يقتصر على محاولة توضيح المغزى السياسي لهذه الخطوة لأصدقائنا على الصعيد العالمي فقط. ولا يقتصر على ضرورة توضيح المغزى السياسي لهذه الخطوة للدول الوطنية العربية، ولا يكفي أيضاً أن يقتصر على توضيح هذا المغزى على صعيد كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية في هذه الفترة فقط.. كل هذا لا يكفي.. الإسقاط يجب أن يبدأ فلسطينياً.. يجب أن تسقط هذه الخطوة فلسطينياً، وهذه فرصة لفعل الطلائع الصادقة، الصادقة وطنياً،

والصادقة أخلاقياً، والصادقة من كل النواحي. إن الفلسطينيين منكم عاشوا مرحلة الـ (١٨) عاماً الماضية، ولا أستطيع أن أتصوَّر أي واحد منكم إلاَّ وقد سقط له رفيق عزيز شهيد. لا أستطيع ذلك لأنَّ حجم التضحيات في الساحة الفلسطينية كان كبيراً، وأنا في هذه اللحظة إذا سئلت أستطيع أن أسرد (٢٠٠) اسم من الأعزاء حتى على الصعيد الإنساني والشخصي. هل ننسى هؤلاء؟؟!!. هل تذهب دماؤهم سدى؟!!. أنا الآن مطالب أن أجيب، ماذا عن دماء خالد أبو عيشة، ودم كل شهيد من الذين عملوا معنا في إطار الثورة، هل ننساهم ونقفل هذه الحقبة من النضال الفلسطيني كما أقفلت حقبة الـ (٣٦)؟ الجواب هو حالة الاستنفار الكاملة التي يجب أن يعيشها كل واحد منكم.. كل اتحاد من الاتحادات.. كل فصيل من الفصائل وكل الجماهير الفلسطينية. ألا يقولون إن «أبو عمّار» قد أفسد الناس وأفسد الجماهير، وجعل الاتحادات مجرَّد اتحادات شكلية؟!، أقول الآن إن هذه فرصتنا لكي نؤسِّس الثورة الفلسطينية من جديد، وأن نطرح سياسياً أن الثورة قائمة ولن تنتهي. ثم نتبع هذه الصرخة السياسية أيضاً بسيناريو تنظيمي سياسي جماهيري ومسلكي حتى نربح هذه المعركة.

★ ★ ★

الأسئلة والأجوبة

سؤال:

بعد أن انحسر الاستعمار البريطاني عن المنطقة العربية جاء الاستعمار الأميركي ليملأ الفراغ والسيطرة على المنطقة عن طريق حل الصراع العربي ـ الصهيوني وكان مطلوباً منه ضرب الفكرة القومية لأن حركة القوميين العرب والفكر القومي كانا يتصدَّران الصراع بشكل عام ويشكِّلان رأس الحربة في مواجهة الإمبريالية، وقد جاءت هزيمة ١٩٦٧ لضرب الفكرة القومية وحجَّمت حركة القوميين العرب، ألا توافقون على هذا الرأي؟

ثم كيف واجه اليسار الفلسطيني نهج اليمين سواء قبل الخروج من بيروت أو بعده، وهل كان حجم التصدي لفرملة المشروع اليميني كافياً؟

الحكيم:

سأحاول الإجابة باختصار إذا سمحتم لي اعتماداً على قدرتكم على التقاط القضايا الأساسية والثوابت.

أولا: فيما يتعلق بالمقدمة لا شك أن الفرضية التي انطلق منها صحيحة بمعنى أن من أسلحة الإمبريالية ونهج كمب ديفيد لنجاح سياسته المعادية، ضرب الفكرة القومية لأن ضرب الفكرة القومية تعني ضرب الجبهة القومية العريضة التي تقف ضد هذه المشاريع وبالتالي فإنني

أوافق على الفرضية ـ القومية، كمشاعر وكقوة، يجب أن نستفيد منها في معركتنا ضد الإمبريالية، أي قضية الوطن، تضية السيادة ـ قضية الوحدة بآفاق تقدمية ـ كل هذه أسلحة بيدنا ولا يجوز أن نتخلّى عنها.

بالنسبة لحركة القوميين العرب إذا سمحتم لي أن أصحّح الاستنتاج حول التطور الذي عاشته فصائل حركة القوميين العرب ما بعد ١٩٦٧. هذا التطور حاول أن يستند في مواجهته لمخططات الإمبريالية إلى سلاحين أساسيين وليس سلاح واحد، السلاح القومي، والسلاح الطبقي. هذا هو الفهم الصحيح لما كان يدور في ذهن قيادة حركة القوميين العرب في عام ١٩٦٧ وبعده.

وليس المقصود التخلي عن سلاح القومية العربية أو التخلي عن غيره من الأسلحة القومية في محاربة المشاريع الامبريالية، وإنما محاولة الربط الجدلي ما بين السلاح الوطني والقومي وما بين السلاح الطبقي.

الآن ونحن نناهض سياسة كمب ديفيد، من المفيد أن نستخدم هذين السلاحين. إذ أن القضية الوطنية الفلسطينية مهدّدة، آمالنا العربية مهدّدة، قوميتنا العربية مهدّدة.. كما أن سياسة كمب ديفيد تمثل هذا التحالف الطبقي المعادي للتحالف الطبقي المضاد، التحالف الطبقي الذي يتمثّل بتحالف العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة المستندة إلى الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

في مواجهة كمب ديفيد من المفيد أن نستعمل سلاح الرابطة القومية والسلاح الطبقي لأن هذه المعركة هي معركة التصدي للبرجوازية المستسلمة وقطاعات من البرجوازية الكومبرادورية المتحالفة مع الامبريالية، المتحالفة مع الصهيونية ضد الجماهير الشعبية الكادحة، وهذا

السلاح قوي وحسّاس، وأنا أريد أن أذكر أن كثيراً من الانتفاضات الجماهيرية تقوم على أساس شعور الجماهير الشعبية بالاضطهاد الطبقي. هذا الموضوع يجب أن يكون في أذهاننا (موضوع تونس، موضوع انتفاضة يناير ٧٧ في مصر)، كان النهج الاستسلامي للسادات قد بدأ منذ أيار ١٩٧١..

استعمال السلاح الطبقي هام، لأنّ تحالف كمب ديفيد موجّه ضد كل هذه الطبقات ويريد أن يبقي على الاستغلال.

أما فيما يتعلّق بمحاكمة اليسار تاريخياً، آمل أن يتمكّن الرفاق الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين من تناول هذا الموضوع لأنه مهم.

حول هذا الموضوع، أريد فقط أن ألفت النظر للعوامل الموضوعية والذاتية. أي أن محاكمة هذا الموضوع أو الإجابة على السؤال المتعلّق به من خلال الوقفة أمام العامل الذاتي لليسار فقط خطأ. وأيضاً الوقفة أمام العامل الموضوعي فقط خطأ آخر. إن المطلوب هو المعالجة الكاملة التي يمكن أن تبلور رؤية علمية صحيحة لكيفية شق هذا اليسار لطريقه في سبيل التحرر والتقدم والاشتراكية وفي سبيل ما هو أعلى أيضاً من مرحلة الإشتراكية في سلّم التقدّم الاجتماعي.. من خلال الإجابة على السؤال كنت أودّ أن ألفت النظر إلى أهمية العوامل الموضوعية العربية والعوامل الموضوعية الطبقية الفلسطينية، أي أن المحاكمة لليسار الفلسطيني بمعزل عن الوضع العربي الرسمي أمر خاطىء. بمعنى أن اليسار يتحمّل مسؤولية، ولكن لا يمكن الاستفادة من ذلك بدون أخذ هذا العامل الموضوعي بعين الاعتبار. أي هل كان من الممكن لليسار أن يصبح على قمة الثورة الفلسطينية في ظل هذا الوضع العربي الرسمي،

والذي يتعلّق بحركة التحرر الوطني العربية أيضاً؟ هذا سؤال أظن أنّ جوابه معروف. بمعنى أنه لم يكن ممكناً، ولكن كان من الممكن لليسار أن يتقدّم ولكن دون أن يصل إلى مستوى القمة.

أيضاً على الصعيد الطبقي الفلسطيني هنا يأتي موضوع دراسة الشرائح الوطنية في كل الطبقات الفلسطينية. يجب أن نعرف أنه بفعل التفتّت زاد حجم البرجوازية الصغيرة، وأيضاً إلى جانب امتزاج البرجوازية الفلسطينية مع البرجوازية الأردنية والبرجوازية الكومبرادورية في الخليج ازداد حجم البرجوازية الكبيرة، وهذه النقطة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار.

بعد ذلك هناك مجال لمحاكمة صادقة جداً من أجل أن يقف اليسار فعلاً وقفة مراجعة نقدية جادة أمام أخطائه. هل كانت كافة فصائل اليسار منتبهة باستمرار إلى أنّ تناقضها الرئيسي الداخلي على الساحة الفلسطينية هو مع اليمين وسياسة اليمين؟ هل كان يقوم كل شيء فيما بينها على هذا الأساس؟ ألم يجرّها اليمين إلى مصالح فئوية على حساب نمو وتبلور قوة اليسار على هذا الصعيد؟!.

فعلاً هناك مجال للوقفة الجادة أمام الأخطاء، وكل فصيل من الفصائل اليسارية مطالب بالوقوف أمامها. أذكر أنه مرّت فترة في الأردن في عام ١٩٧٠، قبل أيلول، شكّل اليسار خلالها قوة تنافس اليمين في قيادة الساحة الفلسطينية ولا يمكن أن يغيب عن ذهني مثالين استطاعت بعض الفصائل اليسارية فيها أن تقود حركة الجماهير باتجاه المواقف التي تحدّدها هذه الفصائل. أذكر مناسبة ٤/١١/١٩٦٨ حيث حصل هجوم على مخيم الوحدات تحت شعار رفعه النظام الأردني وهو

«ضرورة تنظيف الثورة الفلسطينية من الضالين» بمعنى «نحن لسنا ضد الثورة الفلسطينية ولكن يوجد تجاوزات تتطلّب التصحيح».. كان يومها التركيز حول تنظيم تابع في ذلك الوقت لشخص اسمه طاهر دبلان، وحاولت السلطة أن تنفذ من خلال هذا الشعار لتضرب الثورة الفلسطينية. بعض الفصائل قالت إن مخطّط السلطة هو ضرب وإسقاط البندقية الفلسطينية وتصدّت لها، وكانت هناك معركة كبيرة في مخيّم الوحدات، بينما أصدرت القيادة اليمينية في ذلك الوقت بياناً علنياً يقول إنّ هذه المعركة ليست معركتنا. بمعنى أن يأخذ النظام «راحته» في تنظيف الساحة الفلسطينية.. هذه المناسبة كانت واضحة وتؤكد أن اليسار كان قادراً على دفع الجماهير إلى أن تلتف وراء خطه السياسي.

كما أن هناك مناسبة أخرى واضحة في ذهني وأذكرها جيداً، لأن هذه السنوات حيّة لا يجب أن تغيب عن أذهاننا. في عام ١٩٧٠ بدأ الصدام المتدرّج مع السلطة الأردنية فبدأت معركة ١٠ شباط، حيث صدر بيان من النظام يقول بشكلٍ ذكي إننا لا نريد أي شيء إلاّ موضوع تنظيم الوجود المسلّح في الساحة الأردنية، ولم تنجح السلطة في هذه المعركة. ثم حصل صدام آخر في حزيران١٩٧٠، وعقد اجتماع ضم الكثير من فصائل المقاومة بقيادة اليمين طبعا في قصر الحمر. بعض الفصائل قالت يجب أن نضع حدّاً لمحاولات ضرب البندقية الفلسطينية ولذلك يجب أن نصر على ضرورة استقالة الشريف ناصر في ذلك الوقت، وحصلت هبّة جماهيرية في حين كان اليمين الفلسطيني قد التقى وأصدر بياناً يدعو الناس، كل الناس، إلى اعتبار الصدام منتهياً. بعض الفصائل قالت لن ينتهي إلى أن يستقيل الشريف ناصر، والتفّت الجماهير

جول هذا المطلب ممّا اضطر الملك حسين بعد أن شعر بأنه مهدَّد، إلى إقالة الشريف ناصر. أنا أقول إنَّ هنالك مجالاً لأخطاء ذاتية لأنه فعلاً في الأردن وبالاستناد إلى طبيعة النظام كان يمكن أن يكون حجم اليسار في القيادة أكبر لو كان هذا اليسار متحداً ولم يقع في أخطاء تكتيكية.

فترة لبنان فترة مختلفة لأن مقاييسها تختلف، فقد دخل العامل العربي بقوة أكبر لمصلحة اليمين. ألخّص جوابي بأن هنالك مجالاً لمراجعة نقدية لمسيرة اليسار آخذين بعين الاعتبار الظروف الموضوعية الفلسطينية والعربية، إضافة إلى الظروف الذاتية لليسار نفسه.

سؤال:

إن التشخيص الذي قدّمه الدكتور بالنسبة لموضوع سياسة كمب ديفيد كونها محصلة إفرازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي صحيح.

من هنا يحق التساؤل أنه إذا كان برنامج النقاط العشر الذي أقرّ في الدورة (١٢) عام ١٩٧٤ بعد وضع الأرضية الاقتصادية لكمب ديفيد هو أحد إفرازات هذه السياسة الاقتصادية على الصعيد الفلسطيني، ويحق التساؤل عن كيف أمكن اعتبار هذا البرنامج برنامجاً نضالياً؟ وإذا كان هذا البرنامج قد وضع اليمين على أرضية كمب ديفيد، فما هو موقفنا الآن من هذا البرنامج؟!

الحكيم:

أولاً: جوابنا كجبهة شعبية على هذا البرنامج معروف، وهذا الموقف من برنامج النقاط العشر كان الأساس وراء دورنا في تشكيل جبهة

الرفض. هذه القضية معروفة تاريخياً لكن من الضروري أن نرى الفارق ما بين مستوى التراجع البرنامجي الذي حصل في ١٩٧٤ وما بين التنازل البرنامجي الذي تم بزيارة عرفات للقاهرة. مستوى التنازل البرنامجي الذي تم في ١٩٧٤ كان أساسه التسوية التي تقوم على أساس الاعتراف الضمني بإسرائيل وتحقّق للشعب الفلسطيني دولة بضمانة القوى السياسية الرئيسية في ذلك الوقت، أي بضمانة أميركا والاتحاد السوفياتي، هذا هو برنامج السبعينات. التنازل البرنامجي الذي حصل في زيارة عرفات للقاهرة كبير نوعياً لأنه لا يقتصر على موضوع عدم وجود ضمانات دولية بمعنى تسليم الأوراق كلها لأميركا ومنحها الفرصة للاستفراد بالمنطقة فقط، وإنما أيضاً يتناول هدف الدولة الفلسطينية. لأنه حتى موضوع دولة فلسطينية بقيادة البرجوازية غير مضمون أيضاً. إذن هناك فارق ما بين التنازل البرنامجي الذي تم في السبعينات وما بين التنازل البرنامجي الذي تم بزيارة عرفات للقاهرة، أنْ ترى رابطة ما بين هذا التنازل وذاك التنازل بالنسبة للبرجوازية واليمين صحيح.

وفي هذا الصدد أشعر بعدم وجود لبس بيني وبين السائل لأننا في الجبهة الشعبية عندما اتخذنا الموقف الرافض لبرنامج النقاط العشر، كنا نقول إنّه إذا كان ميزان القوى القائم عربياً يسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكاملة الفلسطينية بشكل مرحلي فنحن لا نعارض ذلك وقلنا في دورة عام (١٩٧٤) والدورات التي تلتها إنه إذا كان ميزان القوى يفرز دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية فنحن لا نعارض ذلك، ولكننا وعلى ضوء ميزان القوى نسجل نقطتين:

النقطة الأولى، إن الهدف المرسوم غير قابل للتحقيق في ظل ميزان

القوى القائم وسيكون المستفيد منه الأنظمة العربية البرجوازية التي تريد أن تتغطّى بهذا البرنامج لتسير بمخطط التسوية. نحن نريد أن نحرِّك أذهاننا بشأن كيفية استعمال اليمين الفلسطيني موضوع التكتيك لتغطية استسلامه. لكن بعد ذلك يجب أن نملك الجرأة الكافية لنقول إنَّ اليسار يجب أن يكون له دور تكتيكي ولا يجب أن يخجل من ذلك.

هنالك فارق بين تكتيك اليمين الذي يمثل تكتيك طبقة مستسلمة والذي عرضت نتائجه، وما بين تكتيك قوى يسارية.

لا نستطيع على ضوء استعمال التكتيك من قبل اليمين الفلسطيني أن يكون جوابنا الوحيد دولة فلسطينية ديمقراطية من النهر إلى البحر ونقطة. ولست مستعداً أن أتحدَّث في أيِّ موضوع غير هذا الشعار.

أثبت هذا الشعار باستمرار ولكن أبقي في ذهني أنه يوجد مجال لتكتيك لينيني لمصلحة أهدافنا الاستراتيجية ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار. هناك شيء اسمه أهداف آنية في اللحظة السياسية، وهذه نقطة تكتيكية علمية لا أستطيع أن أتجاهلها، وهناك شيء إسمه تحديد الحلقة المركزية في كل مرحلة من المراحل، وشيء اسمه التفكير بأوسع جبهة يمكن أن تلتقي حول هذه الحلقة المركزية. كما أن هنالك تكتيكاً اسمه محاولة تحييد بعض المواقف وبعض القوى وهو تكتيك سليم، أي توجد مجموعة من القوانين التكتيكية التي يجب أن نستفيد منها.

من الممكن أنَّ اليمين قد شوَّه كل هذه المبادىء التكتيكية بحيث أنه أصبح في نفوسنا وفي أذهاننا خوف من كل شيء إسمه التكتيك، لأن البعض لم يعد قادراً على التمييز ما بين تكتيك يريد أن يوصلنا إلى أهدافنا حتى نضمن النجاح في تحقيقها وما بين التكتيك الاستسلامي

الذي يتبعه اليمين والذي يؤدي إلى فقداننا لكل مكتسباتنا وإنجازاتنا التي حقَّقت على مدى زمني طويل من الثورة والنضال.

سؤال:

نرغب أن نسمع عمَّا جرى من اقتتال فلسطيني في طرابلس أثناء الحصار، ولماذا لم يجرِ تحديد موقف أثناء الحصار؟

الرفيق ـ الحكيم:

في الندوة السابقة التي تحدَّثت فيها هنا حدَّدْتُ موقفاً علنياً من هذه المسألة، وأيضاً مجلتنا المركزية حدَّدَتْ موقفاً فقد اعتبرنا أن الاقتتال «جريمة» وأدنَّا كافة القوى التي شاركت في الاقتتال. وبذلك حدَّدنا موقفاً واضحاً ونحن ليس عندنا إذاعة «مونت كارلو» حتى نعبِّر عن هذا الموقف باستمرار. لقد عبَّرنا مرَّة ومرتين فعلاً عن هذا الموقف إضافة لذلك فإنَّ حدَّة تعبيرنا عن هذا الموقف ليست معزولة عن النهج السياسي الذي اتبعه اليمين. عندما أرى أن ياسر عرفات يذبح الشيوعيين في طرابلس بهدف الاستناد إلى قاعدة متينة يستند لها للوقوف، ليس في وجه «إسرائيل» وإنما في وجه سوريا إسمحْ لي أن لا أكون متحمِّساً جداً في التعبير عن هذا الموقف، ومع ذلك عبَّرنا عن هذا الموقف. أدنَّا الاقتتال وحمَّلنا كافة الأطراف المشتركة في الاقتتال المسؤولية وأدنَّا في فترة من الفترات الجهات البادئة في الاقتتال وهذا كان موقفاً صحيحاً.

سؤال:

ما هو الدور الذي لعبته الجماهير الوطنية في الساحة العربية ضد سياسة وأنظمة كمب ديفيد؟ وما هي الإنجازات التي حقَّقتها ضد هذا النهج الخياني حتى الآن؟

الحكيم:

بالنسبة لدور الجماهير العربية في محاربة نهج كمب ديفيد وسياسة كمب ديفيد أرجو لدى تقييمنا لدور الجماهير أن لا نرى الأمور من جانب واحد. صحيح أنه قد يكون وراء السؤال ضمناً أن هذه السياسة المعادية لمصالح الجماهير مضى عليها على الأقل ست سنوات وما زلنا نجد أن الصورة العامة هي استمرار محاولة تعميم كمب ديفيد بدلاً من محاصرته، أي أنني استنتجت أن وراء السؤال ألم مرير، وهذا أستطيع أن أتفهمه، لكن أرجو أن لا يغيب عن بالنا الدور الحقيقي الذي تلعبه الجماهير حتى في هذه اللحظة. يكفي أن أشير إلى دور الجماهير اللبنانية وخاصةً في الجنوب اللبناني، أليست هذه بقعة مضيئة، ومضيئة جداً؟!!، الحقيقة أنه خلال هجمة ١٩٨٢ عندما صرّح بيغن أنّ هذه الحرب ستكون نتيجتها أن تعيش «إسرائيل» بسلام لمدة (٤٠) عاماً، تبيّن كيف كان بيغن ينظر لهذه الحرب وأهدافها. بمعنى ليس فقط إبعاد المقاومة عن المستعمرات الشمالية، وليس فقط تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير، وإنما تدمير كل موقف الصمود الوطني الفلسطيني واللبناني والسوري والعربي. عندما يقول إن «إسرائيل» تستطيع أن تعيش بسلام مدة (٤٠) عاماً فذلك يعني أن هذه هي الأهداف الموضوعة في رأس بيغن. ولكن هل تحقّقت هذه الأهداف؟ ٧٥٪ من «الإسرائيليين» الآن يتوقعون نشوب حرب جديدة. وأكثر من ٥٠٪ يعتبرون أن غزو لبنان لم يحقّق أهدافه وفشل. وقد قرأت أن الانتخابات القادمة في «إسرائيل» ستتمركز حول ثلاث موضوعات. أي أن الناخب «الاسرائيلي» سيكون في ذهنه ثلاث موضوعات. وأحد الموضوعات الأساسية هو موضوع

حرب ١٩٨٢، فإذا كانت صحيحة يجدّد لليكود، وإذا لم تأتِ بالنتائج المرجوة سينتخب المعراخ. استطلاع الرأي العام «الإسرائيلي» يدلّ على أنّ أكثر من ٥٠٪ تعتبر أن الحرب لم تكن لمصلحة «إسرائيل». لماذا؟!! سيل الجثث الذي يذهب حتى هذه اللحظة «لإسرائيل» يعتبر جانباً يجب رؤيته طبعاً، ونحن نتمنى ونعمل على أن تستمر الخسائر في صفوف القوات العدوانية الصهيونية والأميركية وأن تكون يومياً بالعشرات.

على الجانب الآخر، فإنّ قيادة حركة التحرر الوطني العربية تلعب دوراً، وأعتقد في الجولة السابقة من الندوات التي عقدها الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين جرى تطرّق ليس من قبلي تحديداً، وإنما من قبل رفاق آخرين حول أزمة حقيقية تعيشها حركة التحرر الوطني العربي في هذه الفترة، والتي نأمل أن تكون نتيجة احتدام الصراع تجاوز هذه الأزمة الذاتية لحركة التحرر الوطني العربي.

سؤال:

كيف نستطيع أن نقيّم دور اليسار في مواجهة اليمين خاصة وأنه كان هناك يسار انتهازي ساهم في تغطية مخطّطات اليمين حتى وصلت الأمور بالساحة الفلسطينية إلى ما هي عليه الآن؟ هذا شق أول، شق ثان من السؤال هو:

ـ ما هي علاقة العمل الفلسطيني بحركة التحرر العربي؟ وما العمل الآن في مواجهة النهج اليميني وليس خطوة ياسر عرفات فقط؟ وكيف تتصدّى لخطوة ياسر عرفات ونسقطه شخصياً وهذا إنجاز كبير على طريق إسقاط هذا النهج من الساحة الفلسطينية؟ وكيف نربط ربطاً جدلياً بين نضالنا الفلسطيني من أجل إسقاط هذا النهج، وبين العمل

المطلوب إلى جانبه على الصعيد العربي العام، على صعيد الحركة الوطنية وعلى صعيد الجماهير العربية؟ وما هو في تصوركم العمل المطلوب على الصعيدين التكتيكي المرحلي وعلى الصعيد المستقبلي لإنقاذ الثورة الفلسطينية والثورة العربية بشكل عام؟

الحكيم:

أولاً، فيما يتعلّق باليسار وتقييمه تاريخياً، وتقييم مواقفه في هذه المرحلة والسائل وصل إلى نتيجة تقول إننا نستطيع معالجة كل مخاض اليسار في عبارة واحدة، أي في يسار انتهازي أو يسار يختلف عن يسار آخر.

جوابي على هذه النقطة أننا في الساحة الفلسطينية تحديداً لا نستطيع في هذه المرحلة أن نصل إلى تقييمات نهائية وتصنيفات نهائية لموضوع اليسار، واليسار الانتهازي بنفس المقاييس التي حصلت في الحركة العمالية العالمية في تاريخها الطويل. لأن الحركة العمالية العالمية التي تمثّلت بأحزاب الاشتراكية قبل الحرب العالمية الأولى، عندما كانت الاشتراكية الديمقراطية هي أحزاب الطبقة العاملة، لم تصل إلى مرحلة التصنيف، بمعنى تيار يسار وتيار انتهازي، إلاّ على ضوء تبلور نهائي حول قضايا برنامجية أساسية وجادة، جرى حولها النقاش لفترة طويلة من الوقت، ثم تبلور انقسام في الحركة العمالية على أساسه. وإذا كنت قد قدّمت مثل حركة الطبقة العاملة قبل الحرب الأولى لأنه الأبرز، إلاّ أنّ هذا الموضوع استمر بالنسبة لمراحل أخرى من مراحل نضال الطبقة العاملة وحركتها وأحزابها، وجرى تصنيف الخط الانتهازي فيها.عندما تبلور خطان واضحان في الحركة العمالية على صعيد عالمي عندما اتخذت بعض

أحزاب الاشتراكية الديمقراطية موقفاً يخدم برجوازيتها الوطنية، بمعنى أنها انحازت في الحرب العالمية الأولى لمواقف البرجوازية، وعندما ناقشهم لينين قائلاً أنتم أمام المحك وتغلّبت عليكم النظرة الشوفينية، بمعنى أن الأنجليز وقفوا مع البرجوازية الإنجليزية، والفرنسيين مع البرجوازية الفرنسية.. إلخ.

بحكم تعقيدات الساحة الفلسطينية والساحة العربية لديَّ وجهة نظر، إنّه يجب أن تفتش كافة قوى اليسار، بالرغم من خلافاتها، عن عملية نقاط اللقاء، واستمرار الحوار قبل أن نصل إلى مستوى التصنيف لنقول إن هنالك تياراً انتهازياً يسارياً فلسطينياً أو عربياً في حركة الطبقة العاملة العربية ونقطع الصلة معه ونخوض معركة، ليس إيديولوجية دعاوية فقط، وإنما تحريضية أيضاً. هذا جوابي حول هذا الموضوع.. ونقطة أساسية أخرى هي أنني على ضوء اعتبارات إيديولوجية واعتبارات سياسية أدعو إلى أن نعتبر أن كل القوى التي تمثل اليسار طبقياً هي ضمن قوى اليسار، لنستخرج من عملية الحوار المكثّفة الخط اليساري الفلسطيني، والخط اليساري العربي.

أما بالنسبة لتركيزي على الجانب الفلسطيني ودور القوى الوطنية الفلسطينية في مواجهة نهج الانحراف والاستسلام فإنّ هذا التركيز لا يعني أن نسقط خطوة عرفات فلسطينياً فقط في عملية الصراع الذي سيدور ضد نهج عرفات، لأن موضوعة الوضع العربي والعمل العربي ستلعب دوراً حاسماً فيما يتعلّق بهذا الموضوع. لكنني أعطيت في حديثي ثقلاً لموضوع الساحة الفلسطينية وأعتقد أن الساحة الفلسطينية مؤهلة لرفض هذا النهج. عندما زار السادات القدس، تحدّث لي رفيق كان في

القاهرة في ذلك الوقت حول الوضع الجماهيري والمزاج الجماهيري، وموقف الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت. خلاصة ما هو عالق في ذهني حول هذا الموضوع أنه لو أجري استفتاء في أوساط الشعب المصري حول زيارة السادات للقدس لكان مع هذه الزيارة على الأقل ٩٥٪. كان هنالك خلل في موقف القوى المناهضة لهذه الزيارة وتعبيرها عن هذا الموقف، بالإضافة إلى الخلل القديم وإلى فعاليتها. الساحة الفلسطينية تختلف عن ذلك. بل إنه حتى موضوع الأرض المحتلة الذي يتاجر به عرفات عادة، خرجت أصوات بعد زيارة القاهرة فوراً تدين هذه الخطوة. أنا قصدت أنه يجب أن تحاصر هذه الخطوة فلسطينياً دون إغفال أهمية الموضوع العربي.

وفي إجابتي حول كيفية تصور عرفات لمعركته التنظيمية، تطرّقت إلى أنه إذا لم تستند المعارضة الفلسطينية في التصدي لهذا النهج إلى تحالفات عربية تمكنها من شيئين: الاستمرار بالثورة أولاً، ومنع التسوية الفلسطينية، سينجح عرفات في السيناريو التنظيمي الموضوع في ذهنه، والمعني هنا هو علاقاتنا مع الحركة الوطنية اللبنانية، علاقاتنا مع سوريا، علاقاتنا مع الأنظمة العربية الوطنية، وأنا أعتبر هذا العامل عاملاً أساسياً لأنه ممكن أن يقال لنا أنتم أسقطتم عرفات أو تصديتم لعرفات «برافو عليكم» و«الله يعطيكم العافية». لكن بعد ذلك سيقال لنا إنّ إسقاط عرفات يتطلّب الاستمرار في البندقية، والاستمرار في البندقية يعني أن كل ساحات القتال يجب أن تظل مفتوحة أمام من يناهض عرفات لأن إفشال مخطّط عرفات للوصول إلى التسوية يتم بالبندقية المستمرة والقتال المستمر ضد العدو لمنع التسوية وهذا الموضوع ليس موضوعاً فلسطينياً،

بل هو فلسطيني - عربي.

سؤال:

قد يضطر ياسر عرفات ضمن توجهاته وفي حالة الفشل في عقد المجلس الوطني أن يعقد مؤتمراً شعبياً كما سيعمل على شق الاتحادات الشعبية وفي ذهني سؤال: ما هو برأيكم الوزن السياسي لعرفات في المعسكر الإمبريالي بدون البندقية، وما هو وزنه الحالي في المعسكر الرجعي والإمبريالي إذا لم يتمكّن من إسقاط البندقية الفلسطينية؟

الحكيم:

أولاً أنا أوافق على الإضافة فيما يتعلّق بسيناريو عرفات لأنه كان قد طرح، في اجتماع حصل للجنة التنفيذية في آب، مسألة عقد المجلس الوطني ومؤتمر شعبي فلسطيني. وهذا موضوع سيلجأ له عرفات ويستغله إلى أبعد مدى.

وزن عرفات بعد هذا النهج سيكون ضعيفاً، مع مضي الأيام سيخف وزنه. ومن المعروف أن عرفات يجيد المناورة لكني أعتقد أنه عندما ينتقل عرفات من المعسكر الوطني إلى المعسكر اللاوطني ستختلف صورته كلياً.

هذه هي مراهنتنا، وتستطيع أن تلاحظ كيف سيخف وزن عرفات مع الوقت. أمس كان على إذاعة مونت كارلو الملك حسين في برنامج حدث غداً، وسئل عن موضوع العلاقات الفلسطينية - الأردنية وكان جوابه لئيماً وله مغزى كبير. فقد سئل حول موضوع العلاقات الكونفدرالية الذي كان يجري الحديث عنها سابقاً. كان جوابه من شقين، الشق الأول أن هذا الموضوع حصل في فترة سابقة، والشق الثاني أن هذه العلاقة هي

علاقة بين طرفين، فالطرف الفلسطيني لديه وجهة نظر فيها ومن الطبيعي أن يكون للطرف الأردني وجهة نظره الخاصة به أيضاً.

الملك حسين بدأ يشعر أن ياسر عرفات في وضع أضعف.. وأتصوّر في هذه الحالة ما يرمي إليه المخطّط الرسمي المصري، والمخطّط الرسمي الأردني.. إنهم يرمون لأن يبقى عرفات في هذه التسوية، لكن المخطّط «الإسرائيلي» هو أن تتم تسوية، لكن بدون عرفات. وأعتقد أن أميركا ستستجيب لمطالب «إسرائيل» على أساس مشروع ريغان في إطار اتفاقيات السلام، أي اتفاقيات كمب ديفيد.

وأرجّح أن ميزان القوى سيميل يوماً بعد يوم لمصلحة هذا التوجه «الإسرائيلي» ـ الأميركي، وسيجد عرفات نفسه أنه أعطى الموافقة بدون أي مقابل. طبعاً لا نتصوّر أن تتم هذه العملية أوتوماتيكياً، ولا نتصوّر أن تتم في فترة أسبوع أو أسبوعين أو شهر أو شهرين لكنها ستستغرق وقتاً من الزمن.

سؤال:

ما هو مفهوم الشرعية الفلسطينية، ياسر عرفات ممكن أن يعقد مجلساً وطنياً ويجمع الأغلبية، وممكن هذا المجلس بالفعل أن يمرّر نهج ياسر عرفات ويبرّر خطوته الأخيرة. ما هو موقفنا في هذه الحالة؟ هل ممكن أن نقول هذه هي الشرعية الفلسطينية؟

سؤال آخر: حول موقف الجبهة الشعبية من الاتحادات والمؤسسات ومشاركتها في هذه الاتحادات، علماً بأن هذه الاتحادات يحاول عرفات استغلالها لرفع رصيده داخل المجلس الوطني؟

سؤال: ما هو مغزى إحياء البرلمان الأردني؟

سؤال: ما هو البديل الوطني الذي يتحتم على اليسار طرحه الآن، وفي هذه الفترة، وما هو البديل المطروح حالياً على الجماهير والدور المطلوب أن نقوم به؟

سؤال: هل المطلوب مجابهة ياسر عرفات وخطوته الأخيرة، أم المطلوب مجابهة النهج اليميني وإسقاطه؟ وهذا يقودنا إلى ضرورة إيجاد محور تنظيمي يقود العمل في عملية التصدي لليمين، ماذا تم بهذا الخصوص وإلى أين وصلت عملية خلق مثل هذا المحور؟؟

الحكيم:

بالنسبة لفهمنا للشرعية الفلسطينية أنا أجبت أثناء العرض وقلت ما معناه أننا لن نسمح أن نكون غطاءً لشرعية فلسطينية غير وطنية. ويخطىء اليسار خطأً قاتلاً إذا سمح لنفسه أن يلعب دور الوزير الأحمر في حكومة رجعية، إجابتي حول هذا الموضوع واضحة جداً.

الشق الآخر من الجواب، إن المعركة التي خضناها هي محاولة إسقاط ياسر عرفات من خلال أطر الشرعية أو منعه من أخذ الشرعية كما هو حاصل الآن فيما يتعلّق باللجنة التنفيذية.

فيما يتعلّق بموضوع الاتحادات باختصار شديد أرجو أن يكون واضحاً من كلامي إننا لا نسعى، كجبهة شعبية، إلى عملية إحداث الفرز في الساحة الفلسطينية بمعناها الطبقي والجذري، نحن نسعى لخطوة عاجلة وهي عزل هذا النهج عن إطار الثورة الفلسطينية.

لكن إذا وجدت الساحة الفلسطينية نفسها مضطرة لعملية فرز. فهذا

الفرز من الطبيعي أن يبدأ في الجانب السياسي وليس في الجانب النقابي وهذه وجهة نظر.. الفرز يبدأ في الجانب السياسي ثم تأتي ترجمته النقابية وليس العكس.

موضوع إحياء مجلس النواب الأردني له مدلول كبير. كلنا نعرف أن الملك حسين قاتل قتالاً مريراً في مؤتمر قمة الرباط حول عبارة الممثل الشرعي الوحيد. وكان اقتراحه البديل «ممثل شرعي»، لم يعترض على الممثل الشرعي، لكنه اعترض على كلمة «الوحيد» وهذا يعني أن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني ولكنها ليست الممثل الوحيد. إن إحياء البرلمان الأردني يعني أن (م.ت.ف) ممثل ولكنها ليست الممثل الوحيد.. البرلمان الأردني الذي يوجد فيه أشخاص من الضفتين أعيد إحياؤه ليشارك (م.ت.ف) في تمثيل الشعب الفلسطيني. وهذا الموضوع مرتبط كل الارتباط بالسؤال الذي طرح حول وزن عرفات الذي سيخف تدريجياً بعدما سار فعلاً في هذا الطريق.

ما هو البديل الذي يجب أن يطرحه اليسار؟.. تأتي فترات لا يستطيع اليسار أن يقدّم بديلاً بالمعنى الذي أشرت إليه، أي أن يقدّم حلاً للجماهير الفلسطينية التي تعاني من الاحتلال. والبديل يكون برفض المبادرة الأميركية.

بالإضافة لذلك فإن مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية والتشبث بها هي البديل الوطني، الذي يمكن أن يطرحه اليسار.

إن البديل هو التشبث بحق إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية والعودة وتقرير المصير واستمرار النضال العنيد على هذا الأساس وبمختلف الأساليب.

حول سؤال إسقاط ياسر عرفات، وإسقاط النهج اليميني، أعتقد أن عرفات مثل الرمز لهذا النهج ولا نستطيع إسقاط النهج بدون إسقاط الرمز. نحن في هذه الفترة لا نطمح لأكثر من ذلك. إذا أسقطنا هذا النهج فالبديل له هو النهج الوطني، أن تبقى (م.ت.ف) على الأرضية الناهضة للإمبريالية والصهيونية ومخطّطات كمب ديفيد، وأعتبر أن ذلك انتصاراً كبيراً.

حول الحاجة إلى محور تنظيمي يقود العمل لإسقاط النهج، فالموضوع بالشكل التالي: إذا كان هذا المحور المنحرف يريد أن يقول أنا (م.ت.ف) فأنا قلت إن التكتيك معناه أن تحدّد الحلقة المركزية.. إلخ. إن قانوناً من قوانين التكتيك هو تحديد الموقف التكتيكي المناسب في الوقت المناسب. فإذا كنت تقصد بمعركة الشرعية أن تقف مجموعة الفصائل الوطنية وتقول نحن (م.ت.ف) فأنا أرى أنّ هذا خطأ في هذه اللحظة بالذات. أما إذا كان المقصود أن كافة القوى والفصائل التي هدفها الآن إسقاط هذه الخطوة، يجب أن توجد أرضية لقاء ميداني فيما بينها لتحقيق هذا الهدف، فأنا شخصياً متفق مع ذلك.

اتفاق حسين - عرفات
والسقوط في الطريق الأميركي

(تحليل الدكتور حبش لاتفاق ١١ شباط ١٩٨٢ ،
قدّم بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٨٥)

بداية اسمحوا لي أن أتوجّه بالشكر لاتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين الذي أتاح لي فرصة التحدّث لكم في أدق وأخطر فترة تمر بها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذه الفترة التي تتطلّب حشد كافة الطاقات لحماية الثورة الفلسطينية، وخطها الوطني، خاصة وأن أي فعل ميداني تزداد قيمته إذا كان مبنياً على أساس رؤية صحيحة تنبثق عنها برامج صحيحة.

سيتناول حديثي اليوم موضوع الساعة. موضوع اتفاق ١١ شباط للتحرك المشترك بين حسين وعرفات، وكل ما يتعلّق به: معناه النظري والسياسي والنتائج التي يمكن أن تترتّب عليه، وبالتالي كيفية مواجهة هذا الاتفاق وإسقاطه، ومن ثم رؤيتنا لكيفية استعادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى دائرة الخط والفعل الوطني.

كان هذا الاتفاق، كما لاحظتم، موضع تعليق، ليس من قبل الصحافة الفلسطينية أو العربية فحسب، بل من قبل كافة الفصائل الفلسطينية وفصائل حركة التحرر الوطني العربية وأنظمتها الوطنية، مما يعفيني من التناول التفصيلي الكامل لكافة جوانب هذا الاتفاق، ويتيح لي أن أركّز على ما أعتبره الجوانب الأساسية التي يجب أن تبقى أنظارنا متجهة إليها.

ما معنى الاتفاق؟؟ وهل يمثّل فعلاً شيئاً جديداً نوعياً في الساحة

الفلسطينية؟ تعرفون أن السياسات التي اتبعتها القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، بعد خروجنا من بيروت، كانت موضع نقد من قبل الكثير من القوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية. بعد الخروج من بيروت مباشرة وقفت الفصائل الوطنية الفلسطينية أمام نمط من التصريحات، صدرت عن القيادة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، تتحدّث عن وجود نقاط إيجابية في مشروع ريغان. بعد ذلك استمرت سلسلة الانحدارات في موقف القيادة المتنفذة في المنظمة مثل عدم بذل الجهد الصادق والمكثّف لتعميق العلاقة مع الأنظمة العربية الوطنية، وعدم الإفادة من الفرصة التي أتيحت لعرفات عندما سعت قوى فلسطينية وعربية عديدة لمجيئه إلى دمشق بهدف تصحيح العلاقة معها وذلك لأهمية دمشق سياسياً وجغرافياً، وبعد ذلك زيارة عرفات لحسني مبارك وخرق جوهر اتفاق عدن - الجزائر ثم عقد ما سمي بالدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني بشكل انفرادي في عمّان.

الآن، هل اتفاق ١١ شباط بين حسين وعرفات هو مجرّد خطوة تضاف لهذه الخطوات؟ جوابي أن هذا الاتفاق يشكّل خطوة نوعية جاءت كمحصلة للمواقف التي اتخذتها قيادة عرفات، ولكنها شكّلت بحد ذاتها خطوة نوعية في طريق ممارسات هذه القيادة اليمينية المنحرفة، لقد كنا، في الجبهة الشعبية على الأقل، ننتقد الخطوات التي اتخذتها قيادة عرفات قبل اتفاق ١١ شباط ونقيّمها على أساس أنها تغازل الحلول الأميركية وتبدي استعداداً لجس النبض فيما يمكن أن

تؤدّي إليه الطريق الأميركية والحلول الإمبريالية الأميركية للمنطقة.

هكذا وصفنا تلك الخطوات السابقة للاتفاق، حتى أننا اعتبرنا عقد المجلس الوطني بصورة غير شرعية في عمّان لا يشكل نهاية المطاف بالنسبة لوحدة منظمة التحرير الفلسطينية مع هذه القوى التي أبدت استعداداً للتعاطي مع الحلول الأميركية. إن اتفاق حسين ـ عرفات، من وجهة نظرنا، يمثّل بداية الانخراط في الحلول الأميركية. إنه ليس مجرَّد مغازلة أو جس نبض أو إبداء استعداد للتعاطي مع هذه الحلول، وإنما هو بدء الانخراط في الحلول الأميركية، وهذا ما قصدته حين قلت إننا، حسب هذا الاتفاق، نجد أنفسنا أمام مرحلة نوعية في فهم أزمة منظمة التحرير الفلسطينية وفي فهم الوحدة الوطنية الفلسطينية، وفي تحديد كيفية المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية في الموقع الوطني.

اتفاق حسين ـ عرفات يشكّل استسلاماً واضحاً ومعلناً لشريحة من شرائح البرجوازية الفلسطينية، أمام العدو الإمبريالي الصهيوني ـ الرجعي. أي أن القانون الذي حكم حركة الارتباط الكلي بالإمبريالية كما حصل في مصر، نلاحظ أنه يحكم الآن حركة هذه الشريحة من البرجوازية الفلسطينية ويوصلها إلى مستوى البدء في الانخراط بالحلول الأميركية.

هذا هو معنى جوهر اتفاق عمّان الذي ينتج عنه أوتوماتيكياً، إتاحة الفرصة لامتداد نهج وجوهر كمب ديفيد على الساحة الفلسطينية ـ الأردنية.

إن أخطر ما نواجهه الآن هو الهجمة الإمبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية التي تتناول كل المنطقة والتي تستهدف تمرير نهج كمب ديفيد إلى الحلقة الفلسطينية ـ الأردنية، بعد أن فشل المخطط الذي اتبعته الإمبريالية الأميركية من خلال حرب ١٩٨٢ في لبنان والتي استهدفت أن يكون لبنان هو الحلقة الثانية في سلسلة كامب ديفيد.

إنني لا أقلّل أبداً من قيمة المناقشات التي دارت حول نصوص اتفاق عمّان، لكنني أردت لفت النظر، ليس فقط إلى ما يمكن أن يترتّب على هذا الاتفاق بالنسبة لمنظمة التحرير، بل أيضاً إلى كونه مؤشراً لفتح جبهة جديدة ومعركة جديدة عنوانها تطبيق كمب ديفيد على الساحة الفلسطينية ـ الأردنية وهذا برأيي أخطر من محاولة تمرير كمب ديفيد على الساحة اللبنانية. لماذا؟

لأن ما يمنع تعريب نهج كمب ديفيد هو القضية الفلسطينية وهذا يقودنا لسؤال: ما هو كمب ديفيد وما هو نهجه، وما المقصود بتعريبه؟؟

كمب ديفيد ليس مجرد اتفاقيات عقدت بين النظام المصري والكيان الصهيوني برعاية الإمبريالية. إنه تجسيد لالتقاء مصالح الإمبريالية مع مصالح الصهيونية والكيان الصهيوني مع مصالح الرجعية العربية، وهذا اللقاء في مصالح هذه القوى أصبح يتطلّب ويفرض التحالف بين هذه القوى الثلاث، لكن الذي يمنع التحالف المعلن بين هذه القوى هو القضية الفلسطينية. حتى الرجعية لم تكن تجرؤ على إقامة تحالف معلن مع العدو الصهيوني، في ظل بقاء القضية الفلسطينية

بدون حل، واضطرت للسير في طريق المقاطعة العربية لإسرائيل، لكن التطورات العالمية الآن، وسياسة ريغان التي تستهدف تطويق الاتحاد السوفياتي، فرضت السير الحثيث في طريق إنشاء هذا التحالف إلاَّ أن الذي بقي يمنع مثل هذا التحالف هو القضية الفلسطينية.

إن انهيار هذه الشريحة من البرجوازية الفلسطينية أمام هذا الصراع، وابداءها الاستعداد لحل الموضوع الفلسطيني من خلال الطريق الأميركي، هو الذي سيسهل تعريب كمب ديفيد على كامل المنطقة العربية. وعندها لن تجد السعودية أو دولة الإمارات أو أي نظام رجعي عربي آخر أي حرج في التحالف مع الإمبريالية والصهيونية بشكل علني وهذه هي خطورة هذه الخطوة.

إن ما ذكرته عن جوهر هذا الاتفاق ومعانيه على صعيد الصراع الدولي والعربي لا يقلّل من قيمة وأهمية الوقفة أمام هذا الاتفاق وانعكاساته على الساحة الفلسطينية.

إن الاتفاق قد يضرب بشكل واضح، نصاً وفعلاً، وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، ضرب البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الذي ينص على حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، دون إغلاق عملية الصراع التاريخية مع العدو الصهيوني لأنه لا أمل في سلام حقيقي، ولا نستطيع أن نضمن مستقبل أجيالنا، في حالة بقاء الجرثومة الصهيونية على الأرض العربية. الاتفاق يعني بشكل واضح ضرب تحالفات الثورة الفلسطينية مع القوى الوطنية والتقدمية، ليس على الصعيد العربي

وحسب، بل على الصعيد الأممي أيضاً.

حين رحَّب ريغان بالاتفاق، لم يرحب به لأنه كان مشدوداً لهذا التطور في ساحة صغيرة من الكون، هي الساحة الفلسطينية أو الأردنية، بل رحب به لأنه يوجه ضربة للصديق الوفي الذي ساند قضيتنا، أي الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية.

إن طلائعنا في الأرض المحتلة وخارجها متنبّهة لكافة معاني الاتفاق وأخطاره كونه ينسف الميثاق، ومقررات المجالس الوطنية، وينسف وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني. هناك اتفاق كامل حول معاني الاتفاق سياسياً، على الصعيد الفلسطيني، من هنا يصبح الموضوع الكبير الذي يواجهنا هو كيف نواجه هذا الاتفاق، وكيف ننجح في هذه المواجهة، ثم كيف نسقطه، وكيف نستطيع من خلال إسقاطه أن نجد حلاً حقيقياً لأزمة الثورة الفلسطينية؟

هذا الطريق الذي يمثله الاتفاق: هل من الممكن أن يقدِّم شيئاً ملموساً لمصلحة جماهيرنا الفلسطينية وخاصة في الضفة الغربية وغزة؟!

أردت أن أوضح هذه النقطة لأن عرفات والشريحة المستسلمة معه يشهرون هذا السلاح في وجه من يرفض الاتفاق، ويقولون ماذا عن الأرض، ماذا عن أهلنا، هل نتركهم تحت الاحتلال وندير لهم الظهر!!

إن هذا المنطق قد يكون مؤثراً في صفوف جماهيرنا في الأرض المحتلة لفترة من الوقت، وبالتالي لا بد ونحن نناقش الاتفاق من أن

نناقش هذا المنطق باستمرار، ولنناقشه بمسؤولية فعلاً. إذا سرنا في هذا الطريق، هل سنستعيد الأرض؟!

أنا أعطي جواباً جازماً، انّه في ظل بقاء ما يسمّى بحكومة الوحدة الوطنية داخل إسرائيل، لا يمكن أن يتم تنازل عن أي شبر من الأرض الفلسطينية لأنكم تعرفون الليكود. وبالتالي لا يمكن بأي شكل أن يبقى لحظة واحدة في الحكم أو في الائتلاف، إذا بدأت المفاوضات حول الأرض. ولكن لنفرض أنه حصل تغيير في داخل المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي أتت حكومة يتحكّم فيها تجمع المعراخ، هل من الممكن أن تتحقّق معادلة «السلام مقابل الأرض»؟

أستطيع أن أؤكّد أن استرجاع كامل الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧، حتى لو أتت حكومة حزب العمل الإسرائيلي، غير وارد، وما يمكن أن يكون وارداً في هذه الحالة هو التفاوض على جزء من الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وما تشير إليه أحاديث حزب العمل يجري ضمن إطار جزء من الضفة الغربية وغزة، أما موضوع ما يسمّى بالقدس الكبرى، التي تحدها شمالاً رام الله وجنوباً بيت لحم فليس هناك تفكير بأي شكل من الأشكال بالتنازل عنها

هناك سؤال آخر هو: لمصلحة من سيجري التنازل عن هذا القسم من الأرض الفلسطينية؟ عنوان الخط الأميركي هو ما يسمّى بالخيار الأردني. هذا هو خط الإمبريالية الأميركية وحزب العمل، وفي ظل ميزان القوى القائم الآن، لا يمكن أن تخرج المفاوضات، إذا تمّت، عن إطار هذه النتائج.

هذا الطريق نتيجته الأكيدة حتى الآن هو المزيد من التعقيدات للثورة الفلسطينية، وللمنظمة، وإن لم أكن مخطئاً، هذا هو الهدف الواعي لمعسكر الأعداء من طرح مثل هذه الخطط والأفكار.

نعود الآن لكيفية مجابهة الاتفاق كيف نسقطه؟ يجب أن نوضح من البداية هدف هذه الحملة ضد الاتفاق. هل نريد إسقاط الاتفاق أم تعديله؟! هل نريد له إسقاطاً علنياً أم إسقاطاً ضمنياً؟ هل نريد إسقاطه فقط أم نريد إسقاطاً تتلوه معالجة حقيقية لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية؟!

أقول ذلك على ضوء ما هو دائر في الساحة الفلسطينية حيث خرجت بعض أصوات ضد الاتفاق من قبل أعضاء في اللجنة المركزية لفتح.

هل يمكن أن نسقط الاتفاق من خلال الأطر التي استعملها عرفات للسير في هذا الطريق أو لتغطية السير فيه؟

أي هل يمكن إسقاط الاتفاق من قبل اللجنة المركزية لفتح، أو من قبل ما يسمّى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟! إن إسقاط الاتفاق لا يمكن أن يتم من خلال هذه الأطر، وبالنسبة لنا فإن تعديل الاتفاق يبقي على انخراط القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الطريق الأميركي، أي حل الموضوع الفلسطيني من خلال الخيار الأردني.

نحن مع الرؤية التكتيكية الثورية ومع اتباع النهج التكتيكي الصائب الذي يقول بضرورة الإفادة من القوى المتردّدة، ولكن دون أن نقع

في عملية التضليل، سواء كان ذلك عن وعي أو غير وعي.

في حديثه لإذاعة مونت كارلو قال أبو اللطف «في الأساس لا أرى لزوماً لوجود اتفاق مع الأردن، ولماذا الاتفاق إذا كان العرب قد قرّروا في مؤتمر القمة في بغداد رفض الحلول الجزئية والمنفردة».

حسناً، أليس من حقنا أن نقول لمسؤول الدائرة السياسية في المنظمة إن مجرَّد التعاطي في علاقة خاصة مع النظام الأردني في هذه المرحلة يعني الأخذ بالخيار الأردني؟

لماذا رفضت الثورة الفلسطينية هذا الاتفاق من جذوره حين نوقش في المرات السابقة؟ أليس لأنه يتضمّن نفياً لحقوقنا الوطنية.

ثم يقول أبو اللطف «لقد أكّدت اللجنة التنفيذية في بيانها الأخير الأسس والمنطلقات لأي تحرك سياسي مع أي طرف.. إلخ». ونسي أبو اللطف أن اللجنة التنفيذية التي شكلها عرفات في مجلس عمّان سجلت علناً موافقتها على الاتفاق. هل هذه سذاجة أم عملية تضليل ضمنية أم عملية تضليلٍ مقصودة؟! من حقنا أن نسأل، لأننا أمام موضوع كبير هو موضوعُ قضيتنا الوطنية؟

إحذروا موضوع التضليل. موضوع امتصاص النقمة. امتصاص ردّات الفعل، بشكلٍ مؤقّت!

قبل يومين كان هناك حديث للأخ أبو إيّاد مع صحيفة الوطن الكويتية قال فيه إن «اتفاق عمّان كمب ديفيد جديد، والمطلوب تعديله أو تجميده». وأبو إيّاد كما حملت الأنباء وصل بالأمس إلى عمّان، هل موضوع التعديل يلغي كل المحاذير من

السير في الطريق الأميركي والانخراط فيه؟ الجواب، لا. هذا الاتفاق يجب أن يسقط علناً ومن خلال إسقاطه يجب أن نضع حداً لكل هذا النهج وأن نجد حلاً حقيقياً لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية. ومن يريد أن يماطل فليماطل وحده.

هذه هي حقيقة الأصوات التي ترتفع الآن سواء في اللجنة المركزية لفتح أو في اللجنة التنفيذية. من هنا يتضح الطريق الأساسي لإسقاط الاتفاق. قبل ذلك لنفكّر معاً في سؤال ذي شقين، البعض يقول إنَّ عرفات ومن معه من أعضاء اللجنة المركزية لفتح، يريدون أن يجرِّبوا ما يمكن أن ينالهم من حصة في عملية التسوية، ولذلك فقد غامروا في بدء الانخراط في هذا الطريق، ولكن ماذا إذا اكتشفوا أن عملية الانخراط لن تعطيهم شيئاً؟ جوابي أن العوامل الشخصية والذاتية ستدفعهم للاستمرار في محاولة إثبات أن طريقهم لم يكن طريقاً خاطئاً وهذه هي عقلية البرجوازية.

كان السادات يقول: إذا نجحت فهذا ممتاز، وإن لم أنجح فسأقدِّم استقالتي للشعب المصري؛ وطبعاً كان يعني بالنجاح تحقيق ما ورد في خطابه في الكنيست الصهيوني، حين تحدَّث عن حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية والجلاء عن سيناء دون قيود، وبدأت تتضح مع الوقت حقيقة ما يمكن أن يخرج به السادات من اتِّباع هذا النهج، هل استقال؟ الوقائع تقول إنَّه أوغل في هذا النهج، وقد أكد ذلك وزير خارجيته الذي رافقه في كمب ديفيد (محمد ابراهيم كامل) حيث أكَّد في كتاب أصدره فيما بعد أن السادات لم يعد قادراً على الخروج من

هذا الطريق.

الشق الثاني من السؤال هو: **إنَّ عرفات والقوى التي دفعت باتجاه التوصل إلى هذا الاتفاق، هؤلاء الناس الذين عرَّضوا الساحة الفلسطينية لما تعانيه الآن من تمزق، وتركوا جماهيرنا الفلسطينية في حالتها التي تعيشها، لأي درجة يمكن أن يلعب هؤلاء دوراً في توحيد منظمة التحرير الفلسطينية بعد كل الذي فعلوه، وفي تطوير منظمة التحرير الفلسطينية لاستئناف القتال!**

إن الطريق الأساسي ليس في انتظار المراهنة على ما يمكن أن يصدر عن اللجنة المركزية لفتح وأعضائها، وإنما في بلورة إرادة شعبية واضحة تعلن بشكل جماعي ومنظَّم ومؤطَّر رفضها للاتفاق وتستمر بالثورة وتفقد القيادة الرسمية والمتنفذة في المنظمة حقها بالتحدُّث باسم الشعب الفلسطيني، وتسقط الاتفاق عملياً وتستعيد منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأرضية الوطنية.

هناك اجتهاد يقول «لماذا لا نحصر كل حديثنا في إسقاط اتفاق عمَّان فقط ونجعل من اتفاق عمَّان واسقاطه المهمة المركزية التي نطرحها للجماهير». ولكن هل يمكن أن يتم الفصل بين هاتين العمليتين المترابطتين: إسقاط الاتفاق، وحماية الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لكي تستمر في دورها الوطني؟

لقد لفت نظري في استفتاء مجلة «الهدف» في عددها الصادر بتاريخ ٤ آذار ١٩٨٥ كلام الرفيق بشير البرغوثي: إنَّ جواب الحزب الشيوعي الفلسطيني مهم لأنه، من وجهة نظرنا، قوة فاعلة ومؤثِّرة في

الأرض المحتلة، نحترمها ونعتز، كجبهة شعبية، بتحالفنا معها. يقول الرفيق بشير: «إنَّ التصدِّي لهذا الاتفاق بهدف إسقاطه لا بدَّ أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة الناجمة عن الاعلان عن مشروع مبارك والتي وضعت حداً فاصلاً لا يحتمل أية تفسيرات من طراز التفسيرات التي صدرت عن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير: لقد وضع هذا الاتفاق - المشروع - جميع القوى الفلسطينية أمام خيار واحد: إمَّا التصدِّي لمجمل النهج الذي أفرز اتفاق عمَّان ومن ثم مشروع مبارك، أو القبول بمشروع مبارك والذهاب إلى كمب ديفيد! هذا الخيار مطروح بحدة أمام مختلف الأوساط التي راهنت على التحرك المشترك مع عمَّان والقاهرة وهو مطروح بالتحديد أمام قيادة فتح».

هل تحل المشكلة بعد أن وصلت الأمور لهذا الحد بدون إسقاط النهج وإزاحة الرموز، والنظر للعمليتين بترابطها في عملية واحدة؟! هذا هو السؤال الهام الذي يجب أن نجيب عليه.

على ضوء ذلك، آمل أن تكون قد اتضحت معالم الدعوة التي تدعو لها الجبهة الشعبية الآن، وهي دعوة كافة الفصائل الفلسطينية للعمل في جبهة واحدة تستهدف إنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية، وأنتم تعرفون الانتقادات اللامسؤولة التي تتعرَّض لها هذه الفكرة مثل القول إن هذه الجبهة هي منظمة بديلة، وإنها مكوَّنة من الجالسين في سوريا... إلخ.

بالنسبة لنا كجبهة شعبية، لن تمنعنا كل هذه الأقاويل من رسم الخط الصحيح المسؤول الذي نرى فيه إنقاذاً وخلاصاً لقضيتنا

الوطنية. لا بد من العمل الجاد لتشكيل الجبهة العريضة التي تأخذ على عاتقها إسقاط الاتفاق ورموزه وإنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية.

هل نحن أمام مهمة تتطلّب شهراً أو شهرين، ثم تنتهي بعملية التصحيح؟ أرجوكم تأمّل ذلك! إذا كان الموضوع يستغرق أشهراً قليلة ثم يسقط اتفاق عمّان، ويصبح وارداً التفكير في عقد مجلس وطني توحيدي يضم كل القوى، أنا سأعترف لكم، إذا حدث ذلك، بأنني مخطىء. لكنني أعتقد أن لا طريق لمعالجة أزمة منظمة التحرير الفلسطينية إلاّ من خلال عملية نضالية طويلة، وإنّ هذه العملية الطويلة تتطلّب جبهة إنقاذ تعمل فترة طويلة، لأن إسقاط الاتفاق يتطلّب عملية تعبئة وحشد متواصلة وضمن إطار تنظيمي محدّد وشامل، أليست هذه هي القاعدة العلمية التي تتبعها كافة الأحزاب والقوى التقدمية في العالم؟

يقال إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الجبهة العريضة، ونحن نقول إن هذا الكلام صحيح في الأوقات العادية، لكن هناك الآن ظرفاً استثنائياً تعيشه المنظمة حيث أن قيادتها الرسمية هي التي تتفاوض مع الصهاينة وليس عصام السرطاوي. ألا يصبح مشروعاً عندما يسير رئيس اللجنة التنفيذية في الطريق الأميركي أن نقوم بتكتيل وتحشيد كافة القوى لدحر نهجه وإسقاطه قبل أن يستفحل خطره؟!

إن قيام هذه الجبهة ضروري للتوحيد والحشد الكامل والجاد لجميع القوى والطاقات لأن عدم حصول ذلك سيخدم ويفيد النهج

المنحرف. الحيثية الثالثة هي تعقيد أزمة منظمة التحرير وحاجتها لنضال طويل يتطلّب أداة حقيقية، لأن علاج الأزمة لا يتم خلال شهرين أو ثلاثة أشهر ولو كان الأمر كذلك لكنّا فضّلنا النضال ضمن الأطر القائمة حالياً.

إن هناك ضرورة لقيام جبهة الإنقاذ لأنّ الوضع يتطلّب المعالجة الجذرية لاستعادة منظمة التحرير الفلسطينية للخط الوطني. ولا يمكن أن يتوحّد الشعب الفلسطيني طالما القيادة الرسمية لمنظمة التحرير في المعسكر الرجعي، وتتعاطى مع الحلول الأميركية.

إنه لكون عملية الإنقاذ تحتاج لوقت طويل فإننا نصبح بحاجة إلى إطار مؤقّت ـ جبهة مؤقّتة ـ يأخذ على عاتقه الاستمرار في الثورة سياسياً وعسكرياً ولا بد من التحرّر من العقد التي يحاول عرفات أن يضعنا فيها من نوع وصف هذه الجبهة بأنها تشكّل منظمة تحرير فلسطينية بديلة أو من نوع أن أطرافها هم عملاء لسوريا. إلخ. إن كون هذه الجبهة منظمة بديلة أو غيرها يعتمد على الشعارات والمهات والخط الذي تطرحه هذه الجبهة العريضة.

إذا كانت الجبهة ترفع شعار استعادة منظمة التحرير الفلسطينية للخط الوطني فهذا شيء تتطلّبه مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية وليس من شأنه أن يخلق بديلاً لها. إنّ قيام هذه الجبهة ضروري لأنّ مواجهة نهج الانحراف يتطلّب تعزيز مثلّث الصمود اللبناني ـ السوري ـ الفلسطيني، وحتى تكون الحلقة الفلسطينية هي الحلقة التي تجمع معظم فصائل الثورة وتلتقي في خطها السياسي مع أطراف مثلّث الصمود

الأخرى، سوريا والقوى الوطنية اللبنانية، وذلك لأنَّ منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية هي في خط متصادم مع سوريا والحركة الوطنية اللبنانية، فإنَّه لا بدَّ من تشكيل جبهة الإنقاذ هذه مع العلم أن مثل هذه الجبهة هي بالنسبة لنا لن تكون جبهة تصريحات وتلفزيونات إنَّما جبهة نضال وعمل جماهيري وسياسي وتصعيد الفعل العسكري حتى تشكِّل ردّاً على نهج عرفات. نحن على سبيل المثال نناقش قوى لبنانية، والأخوة في سوريا، ونقول لهم إنَّنا وإيَّاهم نواجه أخطر مرحلة واتفاقاً أشد خطورة من (١٧) أيار بالمعنى الحقيقي.. كيف يفكِّر ريغان؟؟ إنَّه يريد أن يكون الرد على إلغاء (١٧) أيار ما سيفعله ضد سوريا والقوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية من خلال الساحة الأردنية ـ الفلسطينية. لذلك نقول للإخوة اللبنانيين والسوريين أن لا بدَّ من إحياء وتفعيل مثلَّث الصمود للتصدِّي للمخطَّطات الإمبريالية. هم يقولون لنا هذا جيِّد ولكن كيف سنتعامل في الساحة الفلسطينية؟! مع رموز الانحراف أم مع من؟ من هنا تبرز أهمية تشكيل إطار يمثل الثورة في مثلَّث الصمود هذا.

ويجب أن نضع الأنظمة الوطنية العربية أمام واجباتها في مواجهة هذه الهجمة التي تستهدف شطب قضيتنا!

جبهة الإنقاذ هي الإطار الأنسب لوضع الجميع أمام مسؤولياته.

أريد أن ألفت النظر أيضاً إلى ضرورة رسم خط سياسي للعلاقة ما بين جبهة الإنقاذ والقوى الفلسطينية غير المنضوية في إطارها، سواء كادر فتح أو المنظمات والقوى الفلسطينية التي لها نفس الموقف من

الاتفاق. لكنَّها غير قانعة بأنَّ جبهة الإنقاذ هي الإطار الأنسب لعملية الحشد.

يجب أن تقوم علاقات إيجابية ما بين هذه الجبهة والقوى الوطنية خارجها بحيث يتركَّز فعل هذه الجبهة حول الهدف الذي قامت من أجله وهو إسقاط نهج الانحراف وإسقاط اتفاق عمَّان ورموزه، ولا تترك لنهج الانحراف فرصة الاستفادة من التعارضات التي يمكن أن تكون موجودة ما بين أطراف هذه الجبهة وما بين القوى غير المنضوية في إطارها.

يجب أن تفتِّش جبهة الإنقاذ الوطني عن الأرضية المشتركة التي تجمعها ضد نهج الانحراف، أو على الأقل ضد اتفاق عمَّان. أريد أن أنهي حديثي بفكرة أساسية وهي فهمنا في الجبهة الشعبية، لجبهة الإنقاذ هذه وكيف سندفع بها إلى النور؟

سنكون متنبِّهين جداً جداً، وسننبِّه التنظيمات الأخرى في جبهة الإنقاذ الوطني إلى أنَّ ما سيحسم المعركة ما بين نهج الانحراف والنهج الذي تمثِّله جبهة الإنقاذ يتوقَّف على عدة عوامل أهمها: من يربح الجماهير؟ من يربح العقول والمثقفين؟ القصة ليست قصة حدَّة تصريحات وإنَّما قصة عمل جماهيري شعبي لتوضيح هذه المرحلة وخطورة نهج الانحراف والطريق الأصوب للتصدِّي له.

إذا قامت هذه الجبهة في المستقبل فإننا سنقترح على أطرافها القيام بندوات ولقاءات في كل مخيَّم وفي كل تجمُّع فلسطيني، يكون الحديث فيها مسؤولاً وهدفه تبيان خطورة المرحلة التي تمر بها الثورة حتى

تلتف الجماهير حول هذه الجبهة.

حتى يكون لدينا جواب عملي للردّ على نهج الاستسلام، يجب أن نستهدف تصعيد القتال، بالإضافة إلى ضرورة التنبُّه الشديد لمسألة أساسية هي سلامة التكتيك الذي ينبغي أن تتَّبعه هذه الجبهة، كذلك يجب أن يبقى في ذهن الجبهة الحرص الكبير على منظمة التحرير الفلسطينية فلا تتسلَّم هذا الانجاز الكبير للشريحة المستسلمة من البرجوازية.

وأخيراً مع أنَّ هذا الإطار هو إطار مؤقت، كما ذكرت، لكن أثناء فترة عمله بغضّ النظر عن طول أو قصر هذه الفترة، يجب على الجبهة أن تتنبَّه لأهمية إجراء تصحيح علمي ليس فقط في الخط السياسي للعمل الفلسطيني، وإنما في الخط العسكري والتنظيمي والجماهيري والمسلكي أيضاً، بحيث تبدأ الثورة فعلاً في الاستفادة من تجربة الـ (٢٠) عاماً الماضية.

نحن، كجبهة شعبية، تصدَّينا لليمين الفلسطيني سياسياً بشكل أخص وأكبر، سواء في الأردن أو في لبنان. في الأردن كنّا باستمرار ننبّه إلى أن النظام الأردني نظام معادٍ وأن سلاحنا هو الجماهير الأردنية - الفلسطينية، ورفعنا شعار الجبهة الوطنية الأردنية - الفلسطينية.. وغيرها من الشعارات السياسية التي كان يراها اليسار أثناء معركة الأردن، في لبنان أيضاً تصارعنا مع اليمين حول كيفية التعامل مع القوى الوطنية اللبنانية وقلنا إنَّ الثورة الفلسطينية لا يجوز أن تكون قوة بديلة تضعف دور القوى الوطنية اللبنانية. أقصد أن

أقول إنَّ صراعنا مع اليمين كان يتركَّز على القضايا السياسية بشكل خاص أمّا الآن فإنَّ صراعنا معه يجب أن يتركَّز ليس على الخط السياسي فقط، مع ضرورة إيلاء الجانب السياسي الحيِّز الأكبر من الاهتمام لكنْ بعد ذلك يجب أن تحاول جبهة الإنقاذ أن تصحِّح الخط التنظيمي - الجماهيري - المسلكي للثورة، لأنَّ كل هذه العوامل ستشكِّل سنداً لجبهة الإنقاذ لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال نهجها الجديد الذي تسير عليه. فلنعمل على أساس أنَّنا أمام مهمة كبيرة وأنَّ جماهير شعبنا الفلسطيني قادرة على إنجازها، والسلام عليكم.

الفهـرس

تقديم ٥

جذور الأزمة في منظمة التحرير والثورة الفلسطينية
(تحليل الدكتور حبش لأوضاع الثورة والأزمة فيها،
قدّم بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٣) ٧

الأسئلة والأجوبة ٢٧

زيارة عرفات لنظام كمب ديفيد، انحراف خطير
عن طريق الثورة الوطنية، (تحليل الدكتور حبش
لزيارة عرفات للقاهرة قدّم بتاريخ ٧/١/١٩٨٤ .... ٥١

الأسئلة والأجوبة ٧٣

اتفاق حسين ـ عرفات والسقوط في الطريق الأميركي
(تحليل الدكتور حبش لاتفاق ١١ شباط
١٩٨٢ قدّم بتاريخ ٥/٣/١٩٨٥) ٩٣

في هذا الكتاب تحديد واضح لخط ووجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما يخص أزمة الثورة الفلسطينية وتحديد جذورها وإيجاد الحلول لها كما عبّر عنها أمينها العام الدكتور جورج حبش في ثلاث ندوات دعا إليها الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين، كانت إحداها أثناء احتدام الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني في البقاع وشمال لبنان. والثانية بعد خروج ياسر عرفات من طرابلس وزيارته للقاهرة، هذه الزيارة التي شكّلت منعطفاً خطيراً في الساحة الفلسطينية. والثالثة كانت بعد توقيع اتفاق ١١ شباط بين الملك حسين وياسر عرفات. هذا الاتفاق الذي شكّل بداية انخراط القيادة الرسمية لـ م.ت.ف. في الحلول الإمبريالية الأميركية المرسومة للمنطقة، كما كان له انعكاسات جدية وخطيرة على مجمل الساحة الفلسطينية والعربية وعلى مجمل عملية الصراع العربي الصهيوني.